جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تأثير الثورة في اليمن على العملية السياسية للفترة (2011 - 2014)

إعداد الطالب

بشار عوض سليمان الطراونة

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بشار عوض الطراونة الموسومة بـ:

تأثير الثورة في اليمن على العملية السياسية للفترة ٢٠١١- ٢٠١٤

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. صداح أحمد الحباشنة		15/04/2015	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		15/04/2015	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		15/04/2015	عضواً
أ.د. محمد حمد القطاطشة		15/04/2015	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية.

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلــى مــلاذي وملجئــي، إلــى مــن تـذوقت معهـن أجمـل اللحظـات، إلــى مـن بقلـبهن إحتضنني، إلى من يجمعن بين سعادتي وحزني إلى من أتمنى أن يبقين نبضاً يُحي قلبي إلى أخواتي: بشرى، روان، إسلام، إسراء، بتول، يقين.

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي.

أشكركم جميعاً

بشار عوض سليمان الطراونة

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرةِ في بناء جيلِ الغد لتبعث الأمة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، كن عالماً فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

وأخص بالتقدير والشكر معلمي الفاضل **(الأستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة)**، الذي أقولُ لهُ بُشراك قول رسول الله صلىّ الله عليه وسلم: "إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أنني أتوجه بخالص الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه ليسهموا في إنجازها وخروجها بأفضل صورة ممكنة.

كما وأتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، الذين كانوا عوناً لي في مشواري التعليمي هذا ونوراً يضيءُ الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر.

والله ولي التوفيق

بشار عوض سليمان الطراونة

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

تأثير الثورة في اليمن على العملية السياسية للفترة (2011- 2014)

بشار عوض الطراونة

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الثورة اليمنية على العملية السياسية للفترة (2011-2014). وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. كما إعتمدت الدراسة على نظرية النظم ونظرية إتخاذ القرار للتعرف على هذا الأثر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. لم تنجح الثورة الشبابية اليمنية في اقتلاع نظام علي عبد الله صالح وجميع أعوانه من الذين كانوا معه في السلطة والمرافقين له بشكل كامل، حيث إن هناك بعض الشخصيات التي استمرت في العمل السياسي، كالرئيس الجديد هادي والذي كان نائباً لصالح إبان حكمه لليمن.
2. فشل المبادرة الخليجية في تسوية وإدراة شؤون البلاد والعملية السياسية؛ وذلك لأنها لم تلزم علي عبد الله صالح بالابتعاد عن شؤون الدولة، مما أدى إلى تدخل صالح بشكل واضح وصريح في عملية الانتقال ومشاركته في العملية السياسية.
3. سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، دون أدنى تدخل من قبل الرئيس هادي والجيش اليمني، وتحالف علي عبد الله صالح مع الحوثين بطريقة غير مباشرة، وعرقلة العملية السياسية من قبله وبالتضامن مع جماعة الحوثيين.

وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد جهودا حثيثة من قبل الأطراف السياسية والحزبية في الجنوب والشمال للخروج من الأزمة اليمنية التي تعصف بالبلاد منذ بداية الثورة الشبابية، وضرورة العمل على استمرار تحقيق أهداف الثورة الشبابية.

ABSTRACT

The impact of the revolution in Yemen on the political process for the period (2011 – 2014)

Bashar Awad Tarwaneh
Muta University، 2015

This study aimed to identify the impact of the Yemeni revolution on the political process for the period (2011-2014). The study was used the descriptive analytical approach and historical approach. It also relied on systems theory and the theory of decision-making to identify this effect.
The study found a set of results, including:

1. Yemeni youth revolution did not succeed in uprooting system of Ali Abdullah Saleh and all of his associates who were with him in power and his entourage fully, as there are some personalities who continued political action, as the new president Hadi.
2. Gulf initiative failed to settle and administration the affairs of the country and the political process; because they did not oblige, Ali Abdullah Saleh to stay away from the affairs of state, leading him to the intervention clearly and explicitly in the transition process and participation in the political process.
3. Huthi control of the capital Sanaa, without any intervention by President Hadi and the Yemeni army, and the Alliance of Ali Abdullah Saleh with Alhouthi group indirectly, blocking the political process by Saleh and the Houthi group.

The study recommended that, the need for a concerted effort by the political parties and partisan in the south and the north of Yemen to pulling the country from crisis plaguing since the beginning of the Youth Revolution, and the need to work on the continued achievement of the objectives of Youth Revolution.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

شهدت المنطقة العربية في السنوات الماضية العديد من الحركات الشعبية، والتي تعد الأولى من نوعها في التاريخ العربي المعاصر، حيث شاركت الجماهير العربية في عدة بلدان عربية في القيام بثورة حقيقية ضد الأنظمة العربية في تلك البلدان، وقد أدت هذه الثورات إلى التأثير وبشكل كبير على هذه الدول وعلى جميع مجالات الحياة فيها، كما أدخلت هذه الثورات مصطلحات ومفاهيم ثقافية سياسية جديدة لم تكن موجودة على الساحة السياسية العربية من قبل إلا في القواميس والكتب، كالحرية والمساواة والديمقراطية.

كما أثرت هذه الثورات في طبيعة الإنسان العربي الذي أصبح يبحث له عن دور في العملية السياسية، من خلال خروجه إلى الشارع مطالباً بحقوقه ومنتقداً للأنظمة المستبدة بطريقة سلمية، مسقطاً بذلك ثقافة الخوف التي لازمته على مر السنين، مما ساهم في عودة الأمل للشعوب العربية بقدرتها على التغيير ضد الأنظمة العربية القمعية، والذي سمي فيما بعد بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم عدد من الرؤساء العرب، مثل زين العابدين بن علي في تونس، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

بالإضافة إلى أن مصطلح الربيع العربي شمل على جميع الحركات الاحتجاجية السلمية الضخمة، والتي اجتاحت البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع عام 2011م، حيث كانت بدايات الثورات العربية في تونس، والتي اندلعت بعد إحراق محمد البوعزيزي نفسه، وأدت إلى الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

إن الثورات العربية ابتدأت باحتجاجات سلمية للمطالبة بالمساواة والعدالة الإجتماعية وغيرها من الحقوق الشرعية للمواطنين، وذلك بسبب عدة عوامل ومحددات داخلية، كالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، والتي تعد من أكثر الأسباب أهمية

وراء ظهور الثورات العربية، بالإضافة إلى وجود بعض العوامل الخارجية التي أثرت في مسار الحياة السياسية في تلك الدول، وعلى الرغم من تعدد الآراء واختلافها حول التأثيرات الحقيقية لهذه العوامل إلا أنها أدت إلى تغيير سياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، نتج عنه تغيير كامل في العملية السياسية للدولة.

إن ثورة الشباب اليمنية وإن اختلفت مسمياتها من قبل بعض القوى السياسية، إلا أن هناك من يطلق عليها ثورة التغيير السلمية في اليمن أو ما يعرف بثورة 11 فبراير، كما يطلق عليها البعض ثورة 3 فبراير كلٌ حسب دوافعه وانتماءاته الحزبية، التي تمثلت في سلسلة من الاحتجاجات الشعبية الشبابية التي اندلعت في جمهورية اليمن في 11 فبراير 2011 م، والتي استمرت فعلياً حتى تم الإطاحة بأقارب الرئيس السابق كلهم سواء أكان من الجيش أم من المناصب العليا، وذلك بهدف إعادة هيكلة الجيش والسياسة الداخلية اليمنية، وفي 18 أبريل 2013م رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات لأول مرة منذ فبراير 2011 م.

إن الثورة الشعبية اليمنية التي اندلعت في فبراير/ شباط من عام 2011م تمكنت بفعل تضحيات الشباب وصمودهم من تغيير رأس النظام والإطاحة بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، وهذا في حد ذاته يعد إنجازاً تاريخياً مهماً، إلا أن تركيبة النظام السابق وبنية المجتمع اليمني، بالإضافة إلى طبيعة الدور الخارجي ومصالح القوى الإقليمية والدولية في اليمن، لم تسمح بإكمال الفعل الثوري وإحداث تغيير جذري وشامل في مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة، بل أدت إلى تسوية سياسية عكست موازين القوى الداخلية، وراعت توجهات الأطراف الخارجية، وهذا ما ولَّد استياء لدى بعض مكونات شباب الثورة، ولدى بعض الفاعلين غير الرسميين، مثل جماعتي الحوثي المدعومة من إيران في الشمال والحراك في الجنوب؛ حيث رأت هذه الأطراف –إجمالاً– أن المبادرة الخليجية لا تحقق أهداف الثورة، ولا تلبي طموحها في التغيير، حيث يعدونها مجرد آلية جديدة لإعادة تقاسم السلطة والنفوذ بين مراكز القوى السياسية والقبلية والعسكرية القديمة.

وانطلاقًا من هذه المقدمات، بات المشهد السياسي والأمني يموج بالكثير من التفاعلات والمتغيرات التي أفرزتها طبيعة الأحداث في الفترة الماضية، وكذلك ظروف العملية الانتقالية في المرحلة الراهنة، وغدا المجال السياسي في يمن ما بعد الثورة محل تنازع عدة قوى ومكونات سياسية رسمية وغير رسمية، يسعى جميعها إلى إعادة رسم خارطة التحالفات السياسية والحزبية والقبلية، بما يعزز من حضورها ودورها المستقبلي في النظام السياسي الجديد قيد التشكل.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فإن الباحث سيعمد إلى تقسيمها على النحو الآتي:

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: لمحة تاريخية موجزة حول تطور النظام السياسي اليمني.

الفصل الرابع: محددات السياسة الخارجية اليمنية.

الفصل الخامس: مسار الثورة اليمنية وانعكاسها على العملية السياسية.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى أثر الثورة اليمنية على العملية السياسية في اليمن للفترة (2011م-2014م)، وذلك من خلال التغيير في البنية السياسية للدولة على اختلاف مستوياتها، وتحديد مستوى التغييرات ونوعيتها التي حدثت في النظام السياسي للدولة سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أم الخارجي، بالإضافة إلى التعرف إلى طبيعة الثورة اليمنية وأسبابها ونتائجها.

كما تبرز مشكلة الدراسة من خلال محاولة شرح تركيبة البيئة السياسية اليمنية ومكوناتها الداخلية، وتحليلها لآثار الثورة اليمنية؛ بهدف التعرف إلى آثار نتائجها على مستوى العملية السياسية للبلاد، وهل انتهى تأثير الثورة عليها، أم أن التغيير ما زال مستمراً؟ بالإضافة إلى البحث في آثار نتائج الثورة على المجتمع اليمني ككل وعلى المتغيرات السياسية للدولة.

3.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على العملية السياسية اليمنية والتغيرات التي طرأت عليها نتيجة الثورة اليمنية، على اعتبار أن الثورات العربية الحديثة تعد أحد أهم الأحداث في الوطن العربي في وقتنا الحاضر؛لما نتج عنها من تغييرات ومستجدات على جميع أقطار الوطن العربي، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين هما:

الأهمية العلمية: تكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتها العلمية، من خلال رفد المكتبة العربية بمعلومات جديدة ومعاصرة، كونها ستتناول بالبحث والتحليل واقع الأحداث والتغييرات الكثيرة التي طرأت على الساحة السياسية اليمنية خلال الفترة الزمنية المحددة في الدراسة، إذ تعد اليمن دولة عربية ذات تاريخ وحضارة قديمة مما تشكل أهمية جغرافية، بالإضافة إلى تناوله لمرتكزات رئيسة تتمثل في آثار الثورة اليمنية على العملية السياسية الداخلية والخارجية.

الأهمية العملية: وتأتي في الإسهام في تفسير الكثير من مسببات وآثار الثورة اليمنية للفترة المحددة للدراسة، ومراحل تغيير الحياة السياسية في اليمن وتطورها واتجاهاتها ومحدداتها، باعتبارها شهدت منعطفات حادة على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك فإن هذه الدراسة جاءت لتوضيح نتائج الثورة اليمنية وآثارها على العملية السياسية، كما أن موضوع الدراسة الحالية أكاديمياً لم تسجل فيه دراسات على حد علم الباحث.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى آثار الثورة اليمنية على العملية السياسية خلال الفترة (2011–2014)، كما تسعى أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

1. التعرف إلى الأهداف الحقيقية للثورة اليمنية وأسبابها ونتائجها.
2. التعريف بالنظام السياسي اليمني من منظور تاريخي.
3. التعريف بأهم التغييرات التي طرأت على العملية السياسية اليمنية.
4. البحث في أهم أسس العملية السياسية اليمنية ومحدداتها.

5. البحث في أهم محددات السياسية الخارجية اليمنية.

5.1 أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير الثورة في اليمن على العملية السياسية للفترة 2011 - 2014؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1. كيف تطور النظام السياسي في اليمن؟
2. ما هي محددات السياسة الخارجية اليمنية؟
3. ما هو مسار الثورة اليمنية وانعكاسها على العملية السياسية؟

6.1 منهجية الدراسة

لتغطية موضوع الدراسة وللإجابة عن تساؤلاتها تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يساعد على فهم الثورة اليمنية، وكيف أثرت في العملية السياسية في اليمن بعد انطلاق الثورة الشبابية اليمنية في عام 2011م؟

المنهج التاريخي

سيتم الإعتماد على هذا المنهج في هذه الدراسة بهدف تتبع مراحل تطور النظام السياسي في اليمن، والوقوف على أهم التغييرات السياسية في البلاد.

المنهج الوصفي التحليلي

يتصف المنهج الوصفي التحليلي بالمرونة، ويتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية من المسوح الاجتماعية والدراسات الميدانية وغيرها.

ويقوم المنهج الوصفي على تحديد خصائص الظاهرة ويصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات والأسباب والاتجاهات، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف إلى حقيقتها.

وتستند البحوث الوصفية إلى عدد من الأسس (التجريد، والتعميم)، وتتخذ هذه البحوث أيضاً أشكالاً متعددة ، منها المسح النظري أو الميداني بالإضافة إلى تحليل

المضمون ودراسة الحالة والنمو، ويقوم المنهج الوصفي على أساس الوصف الدقيق للحقائق والخصائص التي تتعلق في الظاهرة أو مشكلة محددة مستندة إلى العلم بشكل دقيق.

7.1 حدود الدراسة

تتحدد بمحددين اثنين، مكاني وزماني:

المحدد المكاني: تتحدد هذه الدراسة بالحدود الجغرافية لجمهورية اليمن.

المحدد الزماني: تتحدد هذه الدراسة بالفترة الزمنية من 2011-2014.

8.1 مصطلحات الدراسة

الربيع العربي: إن الثورة بمصطلحها السياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى الوضع الأسوأ أم الوضع الأفضل من الوضع القائم، حيث يقوم الشعب بقيادة النخب والطلائع من المثقفين بتغيير نظام الحكم فيها(موسى، 2012، ص3).

كما تعرف على أنها حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

اليمن: دولة تقع جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غربي آسيا، تبلغ مساحتها حوالي (527.970) كيلو متر مربع، يحد اليمن من الشمال السعودية،ومن الشرق سلطنة عمان، ولها ساحل جنوبي على بحر العرب، وساحل غربي على البحر الأحمر (القروي،2011 ، ص2).

العملية السياسية: هي تفعيل المشاركة السياسية وتكريسها في بنية سياسية واجتماعية ديمقراطية، وأبرز الموضوعات التي يثيرها مفهوم العملية السياسية التساؤل عن الفاعلين السياسيين الذين يقومون بالتأثير في العملية السياسية ولاسيما ما يتعلق بطبيعة التفاعلات التي تجري في إطار المؤسسات السياسية (العامري، 2009 ، ص 6).

كما أن العملية السياسية مصطلح يشير إلى ما يجري من أحداث تتعلق بالانتخابات أو بتشكيل الحكومة أو بالصراعات السياسية، بالإضافة إلى وجود حالة من الديناميكية والتحول وعدم الاستقرار، وربما عدم الديمومة (أبوزيد، 2012 ، ص4).

الحوثيون: هي حركة سياسية دينية مسلحة تتخذ من صعدة في اليمن مركزاً رئيساً لها، عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها حسين الحوثي الذي يعد الأب الروحي للجماعة، تأسست الحركة عام 1992م نتيجة ما يشعرون به من تهميش وتمييز ضدهم من الحكومة اليمنية، وتنتمي قيادة وأعضاء الحركة إلى المذهب الزيدي من الإسلام (جعشان، 2012 ، ص5).

كما يعرف الحوثيون على أنهم حركة تمرد تأسست في صعدة شمال اليمن، وتتبنى الفكر الإثنى عشري، ومن أبرز ما تدعو إليه التحريض على لجم السُّنيِّة، ومرادهم أهل السنة؛ لأنهم يوالون أبا بكر وعمر ويقدمونهما على علي (الطويل، 2009، ص4).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

إعتمدت هذه الدراسة على نظرية النظم والنظرية الخاصة باتخاذ القرار، وذلك لتحقيق هدف الدراسة بفهم طبيعة الآثار المترتبة على العملية السياسية في اليمن جراء الثورة، حيث ستوضح الدراسة المؤشرات والتغيرات التي طرأت على العملية السياسية في اليمن وتمكننا هاتان النظريتان من فهم الثورة اليمنية وأسبابها والتعرف على آثارها على العملية السياسية في اليمن، على النحو الآتي:

1.2 نظرية النظم:

تُعنى نظرية النظم بدراسة العلاقة بين النظام السياسي كوحدة، وبين الأنظمة الفرعية الأخرى. كما يدرس النظام السياسي كنظام فرعي من النظام الدولي الأوسع، ويوضح حالة التفاعل داخل النظام والأنظمة الفرعية داخله وتفاعل النظام السياسي مع الوحدات الأخرى في النظام الدولي (Sprout, 1982, P: 3).

ووفقاً لنظرية النظم يمكن تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها –على أساس منطقي– على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. ووفقاً لهذه النظرية فإن المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا، تعمل في إطار بيئة أشمل تشمل مجموعة من العناصر والمتغيرات المتداخلة ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها (مقلد، 1982، ص3).

وتأتي نظرية النظم في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أم السلوكية؛ لأن كلا منهما ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما يرى للتنظيم في نظرية النظم إلى أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به؛ وذلك ضمانا لاستمرارية التنظيم (الشرقاوي،2007، ص8).

إن دراسة أي تنظيم لابد أن تكون من منطق النظم، بمعنى تحليل المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحوي عددا كبيرا من المتغيرات المرتبطة ببعضها،

ومن ثم فنظرية النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظرية الكلاسيكية والنظرية السلوكية، فهي تتصدى لتساؤلات لم تتصدَ لهما النظريتان السابقتان (مقلد، 1982، ص3).

وسيتم التعامل مع موضوع الدراسة من خلال نظرية النظم على أن النظام السياسي في الجمهورية اليمنية هو الوحدة الرئيسة في التحليل ،وفق هذا المنهج الذي يتكون من عدة أنظمة فرعية، وهي الأنظمة التي ستتناولها دراسة الأحزاب السياسية، والقبلية، والعناصر والمؤسسات الأخرى في البيئة السياسية التي يعيش فيها النظام على أنه لا يمكن الفصل بين النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلا في إطار حدود تفصل كل نظام عن النظام الآخر؛ بهدف إخضاعها للتحليل السياسي، باعتبار أن الأنظمة الفرعية محددات للعملية السياسية الداخلية، تؤثر وتتأثر فيما بينها، وأن الأفعال وردود الفعل التي تصدر من البيئة، سواء أكانت بطريقة شرعية عن طريق المظاهرات، والاعتصامات أم بطرق غير شرعية كالتمرد، وأعمال العنف، وهي عبارة عن المدخلات التي من خلالها يتم تعيين النظام للمخرجات المناسبة للتعامل مع تلك الحالة. ومن خلال تحليل المخرجات التي تصدر من النظام السياسي في كل مرحلة يمكن معرفة مدى قدرة النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على التكيف مع المدخلات، ومدى تكرار المخرجات، والتي يهدف من خلالها النظام إعادة إنتاج نفسه من عدمه (جشعان، 2012، ص18).

بينما يمكن ووفقاً لنظرية النظم اعتبار النظام السياسي اليمني وحدة فرعية من النظام السياسي الأوسع (النظام الدولي). ويمكن تناول محددات العملية السياسية الخارجية لحالة عدم الاستقرار وفقاً لهذه النظرية، من خلال رصد الفعل، ورد الفعل بين النظام السياسي اليمني، والنظام الدولي، والإقليمي، ومدى تأثير تلك التفاعلات على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (Sprout, 1982, P: 3).

تعد نظرية النظم أهم المناهج المعاصرة على الإطلاق، وتأتي بمنزلة رد فعل لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي، وتتكون نظرية النظم من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في: إن النظام الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية ومتحركة، وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور

والتغير سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام أم بهيكله التنظيمي ونمط أداته (الشرقاوي،2007، ص10).

تعد نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية. ويعمل منهج تحليل النظم على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية كافة، ويربط بين المستويات أيضا، ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplan وديفد سنغر D.singer، وجورج مودلسكي G.modelski، وتشارلز ماكليلاند Makliland Charles، وديفيد ايستون D. Eston (مقلد،1982، ص6).

تقوم هذه النظرية على أجزاء يتكون منها النظام، ولها علاقة وثيقة ببعضها البعض، هذه الأجزاء هي (Sprout, 1982, P:4):

1. الجزء الأول هو الجزء الأساس في النظام، وهو الفرد (قائدا أو منفذا) وبصفة أساسية التركيب السيكولوجي أو هيكل الشخصية الذي يحضره معه في المنظمة، لذا فمن أهم الأمور التي تعالجها النظرية اتجاهات الفرد وافتراضاته عن الناس والعاملين.
2. الجزء الثاني في النظام هو الترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي وما يتبعه من المناصب.
3. الجزء الثالث في النظام هو التنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة أنماط العلاقات بين المجموعات، وأنماط تفاعلهم مع بعضهم، وعملية تكييف التوقعات المتبادلة.
4. الجزء الرابع في النظام هو تكنولوجيا العمل ومتطلباتها الرسمية، فالآلات والعمليات يجب تصميمها بحيث تتمشى مع التركيب السيكولوجي والفسيولوجي للبشر.

ينطلق ديفيد سنغر من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير، لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض؟ في حين أعطى مورتن كابلان النظام معنى يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى

درجة كبيرة ومتغايرة في الوقت نفسه مع بيئاتها، كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.

أما تشارلز ماكليلاند، فقد عد نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية، فيقول إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي إستراتيجية إدراك ظواهر مختلفة ومعرفتها، من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة، ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات؛ بهدف التعرف إلى العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة، بالتعرف إلى الصلة بين النظم الرئيسة والنظم الفرعية، وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسة، وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت، المقياس للدراسة، وحدوث اضطرابات في بيئة النظم كل هذه العناصر الأخرى رئيسة لنظرية النظم العامة (الشرقاوي، 2007، ص18).

وَيَعتَبِر كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساس طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسة إلى توزيع القوة بينها، فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه"، كما يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا، وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي (Sprout, 1982, P: 4).

ويعرف ايستون النظام السياسي بأنه مجموعة التفاعلات التي تحدث في المجتمع، والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسة للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، أي عملية صنع القرارات الملزمة، في حين يشير التخصص إلى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصيص سلطويا إذا انصاع الأفراد للقرارات أيا كان السبب او الدافع، مثل: الخوف من السلطة، المصلحة الذاتية، أو الاعتقاد بشرعية النظام (هنتنجتون، 1993، ص 52).

قدم ايستون إطارا لتحليل النظام السياسي،ويرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

يتكون النظام السياسي عند ايستون من العناصر الآتية (ليلة، 1971، ص11):

اولاً المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التى يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه، فكل نظام سياسي مفتوح لتلقي تأثيرات البيئة التي يوجد فيها، فحدوث أزمة اقتصادية أو تحول في البناء الطبقي أو تغيير في القيم الثقافية يؤثر في النظام السياسي، كذلك هناك مؤثرات البيئة الخارجية (مقاطعة اقتصادية، غزو عسكري، مساعدة تقدم للدولة) التي تؤثر في عمل النظام السياسي.

وقسم ايستون المدخلات إلى مجموعتين:

1. المطالب: وقد تكون عامة أو خاصة، ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والأحزاب وقادة الرأي ووسائل الاعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي أن يستجيب لها بصورة أكثر فعالة، كذلك يتأثر حجم المطالب ونوعيتها باعتبارات معينة، كتفاوت قدرات المواطنين في الوصول إلى جهاز صنع القرار، الأمر الذي يرتبط باعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة، فالنظام لا يستطيع الاستجابة لكل المطالب؛ نظرا لندرة الموارد المتاحة، مما يجعله يلبي مطالب أصحاب النفوذ والأغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد.
2. المساندة: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد أدنى من الولاء والمساندة؛ لأنه اذا نقص التأييد بات النظام فى خطر وتهديد من البيئة المحيطة به، ويتحدث ايستون عن نوعين من التأييد: التأييد العام، والتأييد الخاص.

ثانياً عملية التحويل: وهي تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالب تمر بعملية تحول طويلة داخل أبنية النظام ،قبل أن تظهر في

شكل مخرجات. إن التحويل هو بمنزلة عملية غربلة، إذ بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثيرة، فإنه لا يتحول منها إلى قرارات سوى عدد قليل نسبيا.

ثالثاً المخرجات: وهي تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة، بعبارة أخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، وهذه المخرجات قد تكون: إيجابية، أو رمزية، أو سلبية.

رابعاً التغذية الراجعة: وتشير الى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي الناتجة عن أفعاله (أي عن الآثار التي أحدثتها قرارات وسياساته)، وبهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، فالمخرجات فيها بمنزلة ردود فعل للمدخلات وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات.

وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة، إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو بالتخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفعالة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ما يميز طرح ايستون أنه ينبع من إدخاله لمفاهيم جديدة للتحليل، وإبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة و مختلف أجزاء النظام، ودوره في مساعدة الباحث على جمع المعلومات وتصنيفها وعرض نتائج البحوث، إلى جانب لفت الانتباه إلى مشكلات هامة للبحث من قبيل ما أغراض النظام؟ وما الوحدات المكونة للنظام؟ وكيف يتفاعل النظام مع البيئة؟ أو ما المحددات البيئية للنظام؟ وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض؟ وكيف يحافظ النظام على ذاته؟

إن بنية النظام الدولي- إذا كان حسب منهج التحليل النظمي- هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف، وذلك عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة والمصلحة التي تحرك سلوك الدول محددة لبنية النظام الدولي وطبيعته. ولكن رغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي،

إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، فظهرت بذلك ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات، وهي (علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع، وعلاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع، وعلاقة نظام القطب الواحد بالصراع) (مقلد، 1982، ص12).

2.2 نظرية اتخاذ القرار:

إعتمدت الدراسة أيضاً على نظرية اتخاذ القرار الخارجي، بهدف فهم مجريات الأحداث والعوامل الرئيسة، التي ترتكز عليها عملية صنع القرار السياسي الخارجي، والذي يعد جزءاً أساسياً لتفسير السياسة الخارجية، مما يساعد على فهم آلية عمل الدولة حيال مواقف سياسية متعددة، من خلال محاولة معرفة كيفية تفاعل النظم القومية مع بعضها البعض، وكيفية تفاعلها مع الواقع السياسي الدولي (العمر، 2001، ص6).

كما وتعد عملية صنع القرار السياسي ذات أهمية كبيرة؛ نظراً لأن تحليل عملية صنع القرار السياسي لم تعد تقتصر على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتدت إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي، وذلك لأهمية التمييز بين القرار الداخلي والقرار الخارجي (Snyder & Robinson, 1966, P: 3).

وتمثل نظرية اتخاذ القرار عملية الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل إذ إنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدوداً. وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة. والخطوات التي تسير فيها عملية اتخاذ القرار هي (Janathan, 1985, P: 2):

1. تحديد المعيار الرئيس.
2. تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع.
3. قياس المتغيرات بالمعيار الرئيس.
4. اختيار الهدف.
5. رسم استراتيجية تحقيق الهدف.

6. اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين.
7. انتهاج السلوك فعلاً.
8. تقويم نتائج السلوك قياساً على المعيار الرئيس.

وتقدم نظرية صنع القرار السياسي أطرا تحليلية تستطيع أن تقدم إسهاماً علمياً يميز بين مستويين في التحليل السياسي، هما (زهران، 2008، ص2):

المستوى الأول: النموذج التحليلي لعملية صنع القرار السياسي، وهو الأمر الذي يعني مجموعة الخطوات الواجب اتباعها من أجل صنع وإصدار قرار سياسي رشيد، تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل.

المستوى الثاني: النموذج التحليلي لتقييم القرارات السياسية التي تم صنعها واتخاذها ودخلت دائرة التنفيذ الفعلي، وهو الأمر الذي يحتاج إلى إطار نظري مختلف عن النموذج التحليلي لعملية صنع القرار.

ومن خلال هذه النظرية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل، هي (Snyder & Robinson, 1966, P: 5):

1. مرحلة ما قبل صنع القرار (المرحلة التمهيدية).
2. مرحلة صنع القرار (كيف تم صنع القرار؟).
3. مرحلة ما بعد صنع القرار (التنفيذ والتداعيات).

تتناول هذه النظرية جوهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية (العمر، 2001، ص6).

كما أن هذه النظرية تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة، وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام

صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية (زهران، 2008، ص 7).

وتركز نظرية اتخاذ القرار على التفاعلات التي تعبر عن نفسها في صورة قرارات خارجية تتخذها الدول في مواقف محددة وتحاول بها أن تدافع عن مصالحها. إن دراسة عملية اتخاذ القرارات الخارجية تحوي كل العناصر الرئيسة، من ثوابت ومتغيرات تحدد في النهاية حركة الدول في المجال الخارجي، ويأتي فى مقدمة تلك العناصر: الطرف أو الأطراف الفاعلة، والأهداف والوسائل التي تتبناها هذه الأطراف من منطلق حساباتها وتقييماتها الذاتية، والمواقف الخارجية التي تتعامل الدول معها من خلال تلك القرارات (Janathan, 2001, P: 3).

3.2 توظيف النظرية في الدراسة:

يشكل المفهوم الرئيس لنظريتي النظم واتخاذ القرارات إحدى النظريات الأساسية في النظم السياسية والعلاقات الدولية، والتي تمثل الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث إنه يمكن توظيف هاتين النظريتين لتحليل وفهم الثورة اليمنية والعوامل التي أدت لحدوثها، وأثرها على العملية السياسية الداخلية بين أطراف المجتمع اليمني بجميع مؤسساته، أو الخارجية والتي تجمع بين اليمن كدولة مستقلة والدول المجاورة لها وباقي دول العالم، خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن محتوى النظريتين يساعد على تفسير العديد من عناصر العملية السياسية، وفهم أكبر لمخرجاتها، وقدراتها، وإمكانياتها.

4.2 الدراسات السابقة:

نظراً لحداثة موضوع الدراسة الحالية، فإن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت موضوع آثار الثورة اليمنية على العملية السياسية، وفي هذا القسم من الدراسة سوف نوجز أهم الدراسات المتوفرة، كما يلي:

دراسة (البكاري وآخرون، 2012) الديمقراطية والأحزاب السياسية والإصلاح: إستعراض لاتجاهات الرأي العام في اليمن.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مطالب وأولويات الشعب لمنع المزيد من عدم الإستقرار وتدهور الحالة الأمنية، الإقتصادية والإجتماعية في اليمن. وأستخدمت الدراسة خمسة إستطلاعات للرأي العام أجريت بين عامي 2006 و2010 من قبل المركز اليمني لقياس الرأي العام. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المواطنين اليمنيين لطالما رغبوا بديمقراطية تعمل بصورة جيدة وسريعة الإستجابة، بالإضافة إلى أن اليمنيين لديهم رغبة قوية بأن يتم إتخاذ القرارات من خلال مؤسسات أو وسائل غير رسمي، كما يرغب اليمنيون بإجراء إنتخابات شعبيّة مباشرة على جميع المستويات الحكومية وبزيادة الشفافية والنزاهة في العمليات الإنتخابية.

دراسة (الحورش، 2012) الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، دراسة ميدانية (دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، وقد تم اختيار عينة مكونة من (1200) فرداً من المواطنين البالغين (18) سنة فما فوق في أمانة العاصمة صنعاء. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحقيق أهداف الدراسة، وتم استخدام استمارة استبيان أداة لجمع البيانات الميدانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة طردية بين مجال الاتجاهات السياسية وبين ثلاثة مجالات من بعد المشاركة السياسية وهي مجالات (الانتخابات السياسية، النشاط الحزبي والجماهيري، والاهتمام السياسي)، وهناك علاقة طردية بين مجال المعرفة السياسية في بعد الوعي ومجالين من بعد المشاركة هما: (العضوية والانتخابات)، وهناك علاقة طردية بين مجال إدراك الحقوق والواجبات في بعد الوعي وبين جميع مجالات المشاركة الأربعة (العضوية، الانتخابات، النشاط الحزبي والجماهيري، والاهتمام السياسي).

دراسة (جعشان، 2012)، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990- 2010م)، دراسة سياسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ركزت هذه الدراسة على المحددات التاريخية والجغرافية، والمحددات الدينية والاجتماعية، والمحددات السياسية والاقتصادية للاستقرار السياسي في اليمن، والمحددات الخارجية للاستقرار السياسي في اليمن ما بين عام 1990م وعام 2010م، مروراً بحالة عدم استقرار الدولة اليمنية، وضغوط الحركات الانفصالية والتي تغذيها عوامل داخلية بنيوية في المجتمع اليمني مثل القبلية، والمذهبية، والمناطقية، إضافة إلى عوامل خارجية تتحرك في إطار تلك العوامل الداخلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود عوامل خارجية أثرت وبشكل فعال في البيئة الداخلية اليمنية، كما أن العوامل المجتمعية اليمنية ساعدت وبشكل كبير على تقسيم المجتمع اليمني، بالإضافة إلى أن التدخلات الخارجية، كالتدخلات الإيرانية غيرت في ميزان القوى الداخلي لليمن.

دراسة (القروي، 2011)، تقييم حالة: ثورة اليمن: استبدال علي عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوّتة؟ معهد الدوحة.

تناولت هذه الدراسة أحداث إندلاع الثورة اليمنية، وعملية تتبعها للنموذج الاحتجاجي نفسه الذي بدأ في تونس على شكل مطالب اجتماعية قبل أن يتحول إلى مسار سياسي جراء انضمام أحزاب المعارضة إلى التمرد العفوي للشباب، وظهور برنامج تغيير ديمقراطي. والنهج الديكتاتوري الذي اتبعه علي عبد الله صالح للتغيير على قوانين البلاد، وربما على دستورها، من أجل السّيطرة على السلطة مع أنها تخلّ بالتوازنات، ثم توريثها ابنه، ودور أحزاب المعارضة في الوقوف في وجهه وتحالفها مع الشباب اليمني مشكِّلة حركة تطالب الرئيس بالرّحيل منذ اليوم الأوّل للثورة، وإبعاد الأزمة التي أدّت إلى الثورة وتصور البدائل الممكنة: هل سيكون البديل ديمقراطياً، أم عسكرياً، أم قبلياً أم ذلك كله معاً، أم شيئاً مختلفاً؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور قوي وفعال لأحزاب المعارضة وعلى رأسها جماعة الحوثيين في الثورة اليمنية، كما أن بديل هذه الثورة غير معروف ويصعب توقعه ؛وذلك

لاختلاف الملامح الديمقراطية والاقتصادية والقبلية والعسكرية وتعددها في البيئة اليمنية.

دراسة (العامري، 2009) أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، دراسات دولية، جامعة بغداد.

تحدثت الدراسة عن أهم الأحداث والتطورات التي رافقت حياة اليمن السياسية منذ الاستقلال وحتى قيام الوحدة، وما شهدته من أبعاد مختلفة باختلاف بنية النظام السياسي في كل من شمال البلاد وجنوبه. وما تركته طبيعة هذه التطورات من انعكاسات على مسيرة القوى والأحزاب السياسية، ودورها في إطار الحركة الوطنية. والبيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) وحضورها في الحياة السياسية اليمنية قبل قيام الوحدة الاندماجية وبعدها، واستحقاقات الحرب الباردة، وما تلاها من أحداث وتحولات سياسية كبرى شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة، وانفراد القطب الأوحد (الولايات المتحدة الامريكية) في السياسة الدولية، والتي أثرت بشكل أو بآخر في مجمل الحياة السياسية و التفاعلات الاقليمية في عموم المنطقة، وما نتج عنه من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة سلبا وإيجابا على حياة اليمن السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة عوامل متعددة أثرت وبشكل فعال في الحياة السياسية اليمنية ومن أهمها المذهبية والقبلية، كما أن العوامل الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أم العالمي أثرت في مسار الحياة السياسية اليمنية.

دراسة (غانم، 2007) محددات الوعي السياسي الحديث في المجتمع اليمني.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العوامل الاجتماعية في عملية تكوين الوعي السياسي والكشف عن آليات تحقيقه، وأجريت هذه الدراسة على طلاب وطالبات جامعة صنعاء وعدد من القيادات الحزبية، وقد تناول الباحث عدة موضوعات من أهمها: مكونات الوعي السياسي والمحددات الاجتماعية للوعي السياسي في دولة الوحدة من عام (1990-2005) وركزت الدراسة على محددات الوعي السياسي الحديث لطلاب وطالبات جامعة صنعاء، حيث حصرت هذه الدراسة محددات الوعي السياسي في أربعة محددات هي (المحددات السياسية للوعي السياسي، المحددات الاقتصادية للوعي السياسي، أو المحددات الاجتماعية للوعي السياسي، والمحددات الثقافية للوعي

السياسي)، وقد اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج البنيوي الحديث، وخلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مجملها أن الوعي السياسي لفئة الشباب يتفوق على باقي الفئات العمرية، وذلك في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، مع وجود نوع من الرضى والقبول بالأوضاع السياسية السائده.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

عند التمعن بالدراسات السابقة، يلاحظ أنها لم تشمل جميع مجالات العملية السياسية اليمنية، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة لم تغطِ الحقبة التاريخية للدراسة الحالية، حيث إن الدراسات السابقة خاضت في حقب تاريخية مختلفة ومتعددة، كما أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على المحددات الخارجية والداخلية لليمن دون التركيز على نواحي الحياة السياسية الأخرى.

أما هذه الدراسة، فإنها تناولت أثر الثورة اليمنية على العملية السياسية بالبلاد ككل، وفي فترة زمنية مليئة بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، كما أن هذه الدراسة وقفت على جميع التغييرات، وبينت أثرها على العملية السياسية اليمنية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة بينت مراحل تطور العملية السياسية اليمنية منذ الاستعمار إلى يومنا الحاضر.

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة حول تطور النظام السياسي اليمني

سيناقش هذا الفصل مراحل تطور النظام السياسي اليمني منذ بدايته، مروراً بوقوع اليمن تحت الحكم العثماني والاستعمار البريطاني، والثورات التي مرّ بها بهدف الإطلاع على الواقع السياسي اليمني منذ بدايته وكيفية تطوره ووصوله إلى ما وصل إليه اليوم، بالإضافة إلى التعرف إلى آثار هذه التطورات السياسية على الواقع السياسي اليمني ومدى تأثيرها عليه في المستقبل.

1.3 تطور النظام السياسي اليمني:

لقد شهد اليمن في بدايات القرن الماضي صراعات سياسية متعددة، تمثلت بالتنافس العثماني البريطاني، ومن ثم قيام أول حكومة يمنية مستقلة في الشمال والتي عملت على مقاومة الاحتلال البريطاني للجنوب، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية المتعددة بسبب الحوثيين وغيرهم.

ويعد عام (1918م) مرحلة انتقالية مهمة في التاريخ اليمني، حيث سجل هذا التاريخ خروج الحكم العثماني من اليمن لأول مرة في القسم الشمالي وحلول النظام الإمامي مكانه واستلامه السلطة، في حين بقي الجنوب اليمني تحت الاستعمار البريطاني وبشكل خاص عدن من عام(1839م) حتى عام (1967م) (الصراف، 2005، ص12).

هذا وقد شهدت الدولة اليمنية حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين أبناء الشعب الواحد على مر سنوات كثيرة؛ بسبب الاستعمار الذي حل على أرض اليمن، بالإضافة إلى الثورات الشعبية المتعددة التي مر بها اليمن، سواء كان ذلك ضد الاستعمار في جنوب اليمن أم ضد النظام الإمامي في الشمال قبل قيام الوحدة اليمنية عام (1990م) (المخلاقي، 1995، ص2).

وتعد الثورة ضد النظام الإمامي في الشمال عام (1948م)، الثورة الأولى في التاريخ اليمني، حيث كانت هذه الثورة ضد الإمام يحيى بن محمد الدين والذي حكم اليمن

الشمالي خلال السنوات (1904-1948م) حتى قيام ثورة الدستور من قبل بعض المعارضين في الدولة اليمنية (الصراف، 2005، ص20).

كما اتخذ النظام الإمامي سياسة العزلة، والتي هدفت من قبل الإمام يحيى لوضع اليمن وشعبها في دائرة ضيقة بعيدة عن العالم الخارجي، حتى لا يتأثر الشعب اليمني بالمحيط الخارجي مما يبقي تخلّفهم كما هو؛ وذلك بهدف زيادة السيطرة على عقولهم لا أكثر (الفقيه، 2009، ص8).

بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات الإمام الداخلية والخارجية لم تكن سياسات عادلة للمجتمع اليمني، ويظهر ذلك جلياً من خلال انتقادات المعارضين في اليمن لنظام الإمام، ويعد أحمد مطاوع أحد أبرز المعارضين للإمام وسياسته والذي شغل منصب وزير المعارف، والذي عمل على التحريض على نظام الإمام من خلال المجالس في مدن اليمن، وتوزيع منشورات حول سياسات الإمام الظالمة إلا أن الإمام اكتشف فيما بعد أمره وأمر بحبسه (حشيش، 1981، ص5).

ولم تتوقف الأعمال إلى حد المنشورات من قبل المعارضين لسياسات الإمام في اليمن الشمالي، بل تحولت إلى عمل ميداني من خلال شخصين ليسا يمنيين، الأول هو فضيل الورتلاني الذي دخل اليمن كمستثمر تجاري، والثاني مدرب الجيش العراقي الرئيس جمال جميل، حيث تمكن الثوار في الشمال من إنشاء حكومة جديدة، بعد أن قُتِلَ الإمام يحيى على أيدي الثوار واستلام ابنه سيف الإسلام ولي العهد آن ذاك لدفة الحكم، والذي نجح فيما بعد في عرقلة عمل الأحرار الذين أرادوا إزالة النظام الإمامي في شمال اليمن وإقامة الجمهورية (ابوطالب، 1994، ص7).

وبعد أن أخفقت الثورة في عام(1948م) جاءت ثورة جديدة بعد سبع سنوات من اشتعال الثورة الأولى ضد نظام الأئمة، وكانت هذه الثورة في عام(1955م) إلا أن هذه الثورة فشلت كما فشلت الأولى، ثم قامت ثورة ثالثة ضد نظام الأئمة، حيث عرفت هذه الثورة بثورة 26 سبتمبر 1962م، والتي سبقها قيام العديد من المظاهرات الشبابية حتى جاء موعد الثورة على نظام الإمامة الظالم، كما وصفه الثوار والشعب في ذاك الوقت (الفقيه، 2009، ص9).

في حين يرى البعض أن ثورة 26 سبتمبر 1962م هي في الأساس انقلاب على نظام له شرعيته رافضين مسمى ثورة، ومبررين موقفهم أن الثورة الحقيقية هي الثورة التي قامت ضد الاستعمار الأجنبي في الجنوب أي ضد الاستعمار البريطاني (ناجي، 2012، ص12).

وبعد انتهاء الثورة اليمنية على النظام المتلوكي الإمامي وجد الشعب في شمال اليمن أنه لابد من قيام جمهورية بدل من الحكم الملكي الذي طغى على الشعب وجميع فئاته، حيث قامت الجهورية العربية اليمنية في الشمال (ابوطالب، 1994، ص10).

2.3 الأهداف الرئيسة للجمهورية العربية اليمنية في الشمال

لقد قامت الجمهورية اليمنية في الشمال لتحقيق مجموعة من الأهداف، كما يلي (المخلاقي، 1995، ص6):

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، مستمد أنظمته من روح الدين الإسلامي الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

أما جنوب اليمن، فقد عمل الاحتلال البريطاني على فرض حمايته على عدن قبل أن تحولها إلى أحد مستعمرات التاج البريطاني، حيث قامت بريطانيا بفرض مجموعة من معاهدات الاستشارة على عدن بهدف إبقائها تحت القبضة البريطانية وذلك من خلال وضع مستشار بريطاني فيها وظيفته الإشراف على الشؤون الداخلية بين عامي (1937– 1952م) (الصراف، 2005، ص3).

بالإضافة إلى أن هزيمة بريطانيا في عدوانها الثلاثي على مصر سنة (1956م)، زاد من تركيزها على اليمن الجنوبي، حيث إن قاعدتها العسكرية هناك أصبحت من أهم قواعدها العسكرية في آسيا وفي الشرق الأوسط، وكل ذلك كان بهدف حماية دول الخليج العربي وبشكل خاص حماية منابع النفط الموجودة فيها (الغفاري، 1996، ص3).

وقد أدت ثورة 14 أكتوبر عام (1963م) في اليمن الجنوبي إلى استقلال الشعب اليمني وخروج المستعمر الأجنبي في الثلاثين من نوفمبر عام (1967م)، بقيادة ما يعرف بالجبهة القومية آنذاك، وذلك بعد مفاوضات دارت في جنيف بين وفد الجبهة القومية ووفد الحكومة البريطانية في 21 نوفمبر 1967 من أجل نيل الاستقلال وانسحاب القوات البريطانية من جنوب اليمن، وجرى في ختامها توقيع اتفاقية الاستقلال بين وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان محمد الشعبي، ووفد المملكة المتحدة (بريطانيا) برئاسة اللورد شاكلتون (الصراف، 2005، ص22).

وبدأ انسحاب القوات البريطانية من عدن في 26 نوفمبر 1967، وغادر الحاكم البريطاني هامفري تريفليان، وفي 30 نوفمبر 1967 تم جلاء آخر جندي بريطاني عن مدينة عدن، وإعلان الاستقلال الوطني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، بعد احتلال بريطاني دام 129 عاماً، وأصبحت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل إبان حرب التحرير تتولى مسؤولية الحكم، وتولى أمين عام الجبهة قحطان محمد الشعبي رئاسة الجمهورية وشكلت أول حكومة برئاسة قحطان الشعبي (الصراف، 2005، ص23).

وفي حقيقة الأمر، إن استقلال جنوب اليمن من الاستعمار البريطاني في عام (1967م) نتج عنه تولي الجبهة القومية للحكم، والتي كانت وراء قيام الثورة، بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت فكرة ما يعرف بالتعددية الحزبية بالظهور تدريجياً وذلك في عام (1968م)، على الرغم من أن هذه التعددية والقبول شملت الأحزاب اليسارية فقط (الغفاري، 1996، ص21).

وبعد انتهاء الحكم العثماني لشمال اليمن وقيام النظام الجمهوري فيه، وخروج الاستعمار البريطاني من الجنوب، تحولت البلاد في قسمها الشمالي إلى ساحة حرب

أهلية وإقليمية استمرت لسبع سنوات بين الموالين للمملكة المتلوكية وبين الموالين للجمهورية العربية اليمنية التي جاءت عقب الإطاحة في النظام الملكي، وأدت هذه الحرب الأهلية إلى حدوث تجاذبات كثيرة حول هوية وعقيدة النظام السياسي بين القوى السياسية والاجتماعية، بينما اتصف النظام السياسي في جنوب اليمن بالاتجاه اليساري الماركسي، حيث إنه وبخروج المستعمر البريطاني تسلمت الجبهة القومية سدة الحكم، والتي تعرضت خلالها لمجموعة من التغييرات الفكرية اليسارية الماركسية، مما أدى إلى إنشاء أول دولة ماركسية في الوطن العربي (حشيش، 1981، ص18).

وفي ظل هذه التطورات والتغيرات الكثيرة في المشهد السياسي اليمني، نتجت اتجاهات سياسية مختلفة في شطري اليمن، وذلك بالاعتماد على طبيعة وبنية النظام السياسي في كل شطر، بالإضافة إلى أن طبيعة هذه التطورات ألقت بظلالها على القوى والأحزاب السياسية ودورها في الحركة الوطنية، والتي نتجت من جراء المد التحرري اليمني (الغفاري، 1996، ص14).

وعلى صعيد جنوب اليمن، نجد أن الظروف والتطورات السياسية فيه تختلف بخصائصها عن شمال اليمن، فجنوب اليمن كان تحت الاستعمار البريطاني ولم يحصل على استقلاله إلا في أواخر ستينيات القرن المنصرم، بالإضافة إلى طبيعة الصراع بين شطري اليمن والذي كان متأثراً بطبيعة العلاقات السائدة بين شطري اليمن من جهة، والاستعمار البريطاني من جهة أخرى (الصراف، 2005، ص19).

كما أن الإستعمار البريطاني أحكم سيطرته على الصراع القائم بين الشمال والجنوب، وذلك من خلال تنشيط الحركة السياسية في جنوب اليمن بالسماح بإنشاء مجموعة من الأحزاب السياسية ولكن ضمن السلطة البريطانية أي بما يخدم مصلحتها، حيث أن الهدف الرئيسي من وراء تأسيس هذه الأحزاب هو التحكم بطبيعة الصراع بين شطري اليمن، وذلك بهدف إمتصاص الضغوط الشعبية (الغفاري، 1996، ص16).

حيث إن انتشار العنف السياسي لم يقتصر على شطر واحد دون غيره، لأن الحالة السياسية في شطري اليمن اتسمت بالعنف السياسي منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، ففي شمال اليمن انتشرت الانقلابات العسكرية والاغتيالات بشكل كبير جداً، لدرجة أن هناك عشرة رؤساء وصلوا إلى السلطة في شمال اليمن خلال (28) عاما،

وبقي الأمر كذلك لغاية استلام علي عبدالله صالح لرئاسة الشطر اليمني الشمالي عام (1978م)، حيث تم اختياره من قبل مجلس الشعب التأسيسي آنذاك (الحذيفي، 1998، ص63).

إذ إن الحكم العسكري في شمال اليمن منذ تولي عبد الله السلال الحكم أحدث حالة من عدم الاستقرار السياسي ؛بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، سواء كان ذلك بسبب طبيعة توزيع المهام بين القادة، أم بالوجود المصري في البلاد، بالإضافة إلى ظهور بعض القوى المعادية للثورة اليمنية، كل هذه الأسباب أدت إلى إقصاء السلال من منصبه في عام (1967م)، حيث تسلم السلطة مكانه مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبدالله الأرياني وعضوية كل من الشيخ محمد علي عثمان وأحمد محمد نعمان، وتعيين الشيخ عبدالله الأحمر رئيساً لمجلس الشورى (الحمدي، 2002، ص9).

وبعد الأرياني تولى إبراهيم الأحمدي السلطة، والذي يعد حكمه مرحلة انتقالية في اليمن، وذلك نتيجة عدة أسباب، كاتفاقه مع الشيخ عبدالله الأحمر سراً على تقاسم أجهزة الدولة بين جماعتيهما فقط، مما أدى إلى ظهور مشاكل داخلية وخارجية، والتي كانت السبب الرئيس لاغتيال الرئيس إبراهيم الأحمد في تشرين أول (1977م) (الحمدي، 2002، ص10).

وبعد اغتيال الأحمدي تسلم السلطة أحمد الغشمي، والذي واجه المشاكل والمعارضة السابقة، بالإضافة إلى اتهامات متعددة من قادة الجيش له بتهمة اغتيال سلفه السابق الأحمدي، لذلك فإن الغشمي لم يدم طويلاً بالسلطة، حيث إنه أُغتيلَ في حزيران (1978م) (الحذيفي، 1998، ص64).

وبعد اغتيال الغشمي، تم انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً لليمن بالإجماع ، من خلال جلسة قام بها مجلس الشعب التأسيسي، حيث قام صالح بمحاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسي، عن طريق إتاحة الفرصة لجميع القوى والتيارات السياسية، من خلال عقده لمؤتمر شعبي لجميع الطوائف والقوى السياسية منذ بدايته في عام (1982م) وحتى تحقق الوحدة اليمنية في عام (1990م) (الصياد، 1992، ص40).

أما جنوب اليمن، فقد سيطرت الجبهة القومية للتحرير على السلطة على مدى اثني عشر عاما، ويعد قحطان محمد الشعبي أول رئيس بعد خروج الاستعمار البريطاني، حيث حكم اليمن الجنوبي خلال الفترة (30-نوفمبر-1967م) إلى (22-يونيو-1969م)، ثم جاء بعده سالم ربيع علي والذي حكم اليمن الجنوبي خلال الفترة (23-يونيو-1969م) إلى (26-يونيو-1978م)، ويعد عام (1978م) آخر أيام حكم الجبهة القومية للتحرير لليمن الجنوبي بتسلم علي ناصر محمد للحكم خلال الفترة من (26-يونيو-1978م) إلى (21-ديسمبر-1978م) (الحاذق، 1992، ص7).

وعلى الرغم من بقاء ناصر في السلطة لبعد هذا التاريخ، إلا أن عام (1978م) يعد نهاية حكم الجبهة القومية للتحرير لجنوب اليمن، وتسلم الحزب الاشتراكي اليمني سدة الحكم، ويعد ناصر أول رئيس لليمن الجنوبي تحت حكم الحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة (21-ديسمبر-1978م) إلى (27-ديسمبر-1978م). ثم جاء بعده عبد الفتاح إسماعيل والذي حكم اليمن الجنوبي خلال الفترة (27-ديسمبر-1978م) إلى (21-أبريل-1980م)، ثم عاد بعدها ناصر لحكم اليمن الجنوبي مرةً أخرى خلال الفترة (21-أبريل-1980م) إلى (24-يناير-1986م)، ويعد علي سالم البيض آخر رئيس لليمن الجنوبي، والذي تسلم السلطة خلال الفترة من (24-يناير-1986م) إلى (22-مايو-1990م) (الحاذق، 1992، ص11).

وعلى الرغم من محاولات صالح لتوحيد شطري اليمن، من خلال توجهاته القومية، بسهولة، وذلك نتيجة لظروف المرحلة والأحداث السياسية التي مرت باليمن، فبعد تولي عبدالفتاح إسماعيل السلطة في شطر اليمن الجنوبي، والذي كان موالياً للاتحاد السوفيتي، حاول في مرات كثيرة إسقاط النظام في اليمن الشمالي برئاسة صالح، من خلال حرب العصابات، أو تسيير انقلاب عسكري ضد الرئيس صالح (ابوطالب، 1994، ص32).

لقد أدى الصراع بين شطري اليمن إلى نشوب حرب في شباط (1979م)، وذلك بعد سيطرة قوات الشطر الجنوبي على مدينتين في شمال اليمن بهدف إسقاط نظام الحكم في الشطر اليمني، إلا أن السعودية وقفت بجانب الشطر الشمالي وقدمت له أسلحة وذخائر لدعم جيشه، بالإضافة إلى تمويلها لصفقة أسلحة بين الشطر

الشمالي لليمن والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (30) مليون دولار (الذهب، 1998، ص26).

إن وقوف السعودية بجانب اليمن الشمالي لم يكن بشكل كلي، حيث إنها لم تكن لتقبل بأن يصبح الشطر الشمالي لليمن بقوة كافية قادرة على تهديد السعودية، حيث عملت السعودية إلى محاولة حل الحرب القائمة بين شطري اليمن، كما قامت مجموعة من الدول العربية بالوقوف إلى جانب السعودية في مسعاها لحل الحرب القائمة بين شطري اليمن، مثل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، والكويت، والعراق، وقد أنتجت هذه المساعي التي كانت محور الاهتمام الأول في قمة الكويت في آذار (1979م) اتفاقاً لوقف إطلاق النار بين شطري اليمن، كما أنتجت اتفاقاً جديداً بشأن الوحدة بين شطري اليمن (القاسمي، 1988، ص4).

وبالرغم من تحقيق اتفاق وقف النار بين شطري اليمن، إلا أن حالة الصراع والتوتر استمرت بين الطرفين، لكن مع تولي علي ناصر محمد لسدة الحكم في شطر اليمن الجنوبي في نيسان (1980م) حاول إيقاف الصراع القائم من خلال خلقه لحالة من الاستقرار النسبي بين شطري اليمن، وقد أسفرت هذه المحاولات عن مجموعة من اللقاءات والاتفاقات بين صالح وناصر من بينها تخلي الجنوب عن دعم المعارضة في الشمال (القاسمي، 1988، ص11).

ولقد تم إنجاز كل متطلبات تحقيق الوحدة اليمنية من خلال اللقاءات التي أجريت في اليمن الشمالي، حيث تم إقرار مشروع دستور الوحدة في كانون الثاني (1981م) من قبل اللجنة الدستورية المشتركة، بالإضافة إلى تحسن العلاقات السعودية مع جنوب اليمن من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين (المخلاقي، 1995، ص6).

ولقد أدى تحسن العلاقات اليمنية الجنوبية مع السعودية ودول الخليج، بالإضافة إلى العلاقة الجيدة مع اليمن الشمالي، إلى نشوب تصادم سياسي مسلح في جنوب اليمن داخل الحزب الاشتراكي الحاكم عام (1986م)، بين تيارين مختلفين، الأول بقيادة ناصر، والثاني بقيادة عبدالفتاح إسماعيل، والذي كان معارضاً لعلاقات

ناصر الدولية، على الرغم من مقتل زعماء هذا التيار في هذا الصراع (الرجال، 1986، ص19).

وبعد ذلك تمت مجموعة من اللقاءات بين مسؤولين من شطري اليمن الجنوبي والشمالي، وبناء على هذه اللقاءات فقد تم توقيع اتفاقية تنظيمية للمرحلة الانتقالية في تشرين ثان عام (1989م) من قبل لجنة التنظيم السياسي الموحد، وبعد ذلك وتحديداً في كانون الثاني (1990م)، أقرت هذه اللجنة ضرورة احتفاظ استقلالية كل من المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي، والحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، بالإضافة إلى حق القوى الوطنية الأخرى بممارسة النشاط السياسي، وهو الحق الذي يكفله دستور دولة الوحدة (العامري، 2009، ص12).

3.3 مراحل تطور النظام السياسي اليمني بعد تحقيق الوحدة:

لقد مرت الجمهورية اليمنية منذ تحقيق الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 22 مايو عام 1990م وحتى عام 2011م بعدة مراحل، أثرت وبشكل فعال في الحياة السياسية في اليمن، ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1993م):

وهي المرحلة الانتقالية التي بدأت بقيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م واستمرت حتى 27 إبريل1993م وقد اتصفت هذه المرحلة بقيام وحدة اندماجية كاملة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تحت مسمى الجمهورية اليمنية، حيث تم تقاسم السلطة بين الشريكين الرئيسين (المؤتمر الشعبي العام الذي كان يحكم ما عرف بالجمهورية العربية اليمنية أو اليمن الشمالي بقيادة علي عبد الله صالح) والحزب الاشتراكي اليمني (الذي حكم ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي بقيادة علي سالم البيض)، ونلاحظ أيضاً أن هذا التقاسم تم على جميع مستويات الدولة (الحسني، 2006، ص4).

كما تم إنشاء مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون اليمن الشمالي (علي عبد الله صالح، عبد العزيز عبد الغني، عبد الكريم العرشي) واثنان يمثلان اليمن الجنوبي (علي سالم البيض، سالم صالح محمد)، حيث كانت وظيفة هذا

المجلس هي إدارة العملية السياسية في البلاد ليكون بمنزلة القيادة الجماعية للبلاد. حيث تم انتخاب صالح رئيساً لهذا المجلس، والبيض نائباً له. ثم قام مجلس الرئاسة بتشكيل أول حكومة للجمهورية اليمنية برئاسة المهندس حيدر أبوبكر العطاس (والذي كان يشغل منصب رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل الوحدة) وذلك في 24 مايو عام 1990م. وقد تكونت تلك الحكومة من 39 وزيرا (الفقيه، 2013، ص2).

وقد باشرت الحكومة أول أعمالها بإنشاء مجلس النواب والذي مثّل السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية، وتكون من 301 عضو؛ منهم 159 عضواً من أعضاء مجلس الشورى في الشمال، بحيث تم انتخاب 128 عضواً منهم، و31 تم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية. كما تكون مجلس النواب من 111 عضواً مثلوا أعضاء مجلس الشعب الأعلى في الجنوب، و31 عضواً تم تعيينهم بقرار من مجلس الرئاسة في 24 مايو 1990 (الفقيه، 2009، ص9).

وشهدت المرحلة الانتقالية وضع الأسس الدستورية والقانونية للدولة اليمنية الموحدة، حيث تم الاستفتاء على دستور الوحدة في منتصف مايو 1991م، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحزبية والأهلية في العام نفسه، وتعد صحيفة اليمن تايمز الناطقة باللغة الانجليزية والتي أسسها في فبراير م1991 الأستاذ الدكتور عبد العزيز السقاف أول صحيفة يمنية. وعلى الرغم من إحداث الوحدة، إلا أن هناك مجموعة من المؤسسات الحكومية بقيت منقسمة مثل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والإعلامية. كما يمكن ملاحظة أنه في هذه المرحلة إزداد حجم الصراع بين شطري اليمن بأسباب عدة، مثل الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، وتقاسم السلطة بين الحزبين بالتساوي برغم الفجوة الموجودة بين عدد السكان في الشمال وعددهم في الجنوب، وظهور موجة من الاغتيالات والتفجيرات استهدفت أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني (الحسني، 2006، ص7).

المرحلة الثانية (1993-1994م):

سميت بمرحلة الائتلاف الثلاثي، والتي بدأت من إبريل 1993م إلى إبريل 1994م، فقد اتسمت بتشكيل حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب هي المؤتمر والإصلاح

والاشتراكي، وإلغاء مبدأ القسمة على اثنين بالتساوي والذي كان معمولا به خلال الفترة الانتقالية (الفقيه، 2009، ص10).

وعلى الرغم من وجود إئتلاف ثلاثي إلا أن الصراع ازداد حدة بين الحزبين المؤتمر والاشتراكي، وذلك بسبب عوامل محلية وإقليمية متعددة، مثل: التدهور الاقتصادي الذي ترتب على طرد ما يقارب المليون يمني من السعودية، وسعي بعض الدول إلى تصفية الحسابات مع اليمن بسبب موقفها من غزو الكويت، والإبقاء على القوات المسلحة وأجهزة الأمن والإعلام مشطرة. مما أدى إلى وصول البلاد لمرحلة الحرب الشاملة في مايو 1994م، والذي نجم عنه إعلان الحزب الاشتراكي الانفصال في 21 مايو 1994م. وبداية حرب أهلية يمنية شاملة، والتي انتهت بهزيمة الحزب الاشتراكي وانتصار المؤتمر والقوى الدائرة في فلكه وفي مقدمتها الإصلاح. وتم الحفاظ على الوحدة اليمنية (الفقيه، 2009، ص12).

المرحلة الرابعة (1994-1997م):

وعرفت بمرحلة الائتلاف الثنائي بين الحزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح من عام 1994م وحتى 1997م، والتي اتسمت بإخراج الحزب الاشتراكي من السلطة وتشكيل حكومة ائتلافية في (6 أكتوبر 1994م)، كما تم إجراء تعديلات واسعة على الدستور بحيث تم استبدال نظام الرئاسة الجماعية (مجلس الرئاسة) بنظام الرئاسة الفردية (رئيس الجمهورية)، وتزايد الضغوط السعودية على اليمن بشأن قضية الحدود (الفقيه، 2013، ص7).

المرحلة الخامسة (1997-2011م):

مرحلة حكم الحزب الواحد وسيطرته على السلطة في اليمن، وامتدت هذه المرحلة من إبريل 1997م وحتى 2011م فقد استمر التحالف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح حتى انتخابات 1997م والتي تمكن فيها المؤتمر الشعبي العام من الحصول على أغلبية كبيرة (227 مقعدا من أصل 301) (الفقيه، 2013، ص8).

كما شهدت هذه المرحلة مرور اليمن بين الاستقرار وعدمه حيث واجه اليمن في عام 1998م حالة من عدم الاستقرار؛ بسبب ظهور تنظيم القاعدة والذي قام بعدد من

العمليات في اليمن كانت بدايتها بقتل التنظيم عددا من السياح كان أغلبهم بريطانيين، وفي 23 سبتمبر 1999م شهدت اليمن أول انتخابات رئاسية بعد تحقيق الوحدة بين الشطري وقد تم ترشيح علي عبد الله صالح لرئاسة الجمهورية ممثلاً لحزب المؤتمر العام ونجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 67،37%، وأنتجت هذه الانتخابات فوزا ساحق لصالح، والذي حصل على 3،583،795 صوتاً بنسبة 96،20% وحصل منافسه نجيب قحطان الشعبي على 141،433 صوتاً بنسبة 3،80%(الحورش، 2012، ص22).

وفي عام 2000م عمل تنظيم القاعده على تفجير المدمرة الأمريكية البحرية (USS COLE) وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في أمريكيا عملت الحكومة اليمنية برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح والولايات المتحدة على الاتفاق رسمياً من أجل محاربة الإرهاب في العالم ومن ضمنه تنظيم القاعدة في اليمن، والذي استمر بشن هجمات ضد أهداف أجنبية، مثل تفجير الناقلة الفرنسية (Limburg) عام 2002م (البواب، 2008، ص26).

وبعد هذه الأحداث شهد اليمن حالة من عدم الاستقرار حتى عام 2004، الذي يعد نقطة انطلاق الحوثيين، حيث بدأوا بالخروج في مظاهرات في محافظة صعدة، معقلهم الرئيس احتجاجاً على الاحتلال الأمريكي للعراق رافعين شعارهم الذي بات معروفا للجميع وهو "الموت لأمريكيا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام"، وبعد أن تم قتل حسين بدر الدين الحوثي قائد الجماعة نتيجة مقاومته للجيش، اندلعت الحروب بين الحكومة اليمنية والجماعة حيث بلغت ست حروب دارت بينهم، أولها عام 2004م ثم تجددت في عام 2005م وفي عام 2006م حيث كانت الجولة الثالثة بينهم مشتدة، فواجهت الحكومة اليمنية عددا من الضغوطات لتسوية الصراع القائم بشكل مؤقت، وذلك قبل الانتخابات الرئاسية حيث عملت الحكومة على إطلاق سراح عدد من السجناء ومن أبرزهم أحد أشقاء حسين الحوثي وعمل الرئيس صالح على تعيين محافظ جديد لصعدة وهو يحيى الشامي وفي نفس عام 2006م اقيمت الانتخابات الرئاسية الثانية التي فاز بها الرئيس علي عبد الله صالح وحصل على نسبة أصوات بنسبة 77،17%، وبعد التهدئة شهدت اليمن الجولة الرابعة من

الحرب في عام 2007م التي انتهت بوساطة قطرية، وبرغم الوساطة القطرية بين الحكومة والحوثيين امتدت الحرب إلى عام 2008م وآخرها كان في عام 2009م بعد أن أبدت الحكومة اليمنية استعدادها لوقف إطلاق النار ولكن ضمن ستة شروط، كان أبرزها نزول الحوثيين من الأماكن التي يتحصنون فيها وانسحابهم من مديريات المحافظة كافة، وتسليم ما استولوا عليه من معدات مدنية وعسكرية، والكشف عن مصير المخطوفين، ووقف عمليات التخريب (الحالمي، 2009، ص3)

4.3 الآثار التي رتبتها الحرب بين الحوثيين والنظام اليمني:

لقد ترتب على الحروب التي دارت بين الحوثيين والحكومة اليمنية آثار كبيرة وواسعة، حيث إن الحرب بين الحوثيين والحكومة أدت إلى نزوح عدد كبير من المدنيين حتى وصل عددهم إلى 350 ألف نازح في الجولة السادسة من الحرب، بالإضافة إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع (الحوثيين والحكومة) التي كان للأخيرة حصة الأسد فيها من خلال الهجمات العشوائية التي طالت المدنيين (الفقيه، 2013، ص21).

كما أدت الحرب إلى تدمير مجموعة من المباني والمنشآت، ففي تقرير حكومي أعده صندوق إعادة إعمار صعدة مطلع عام 2010، إن الحرب أدت إلى تدمير 5 آلاف و 26 منزلا ،منها 1699 هدما كليا و 1973 جزئيا و 1354 بالإضافة إلى 407 منشأة أخرى، وطالت الحرب مدينة صعدة القديمة المبنية من الطين (الفقيه، 2013، ص23).

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فقد أدت الحرب إلى تدمير الكثير من المزارع ومحطات الري التقليدية ،مؤدية إلى انهيار سوق العمل، ونزوح عدد كبير من ملاك المزارع إلى خارج صعدة وكثر الفقر والبطالة في المحافظة. كما أدت الحرب إلى تدخل إقليمي ودولي في الحرب من خلال اتهام الحكومة اليمنية بتعامل الحوثيين مع إيران وإعطاء الأخيرة دعما للحركة داخل اليمن، وعملت القوات السعودية على التدخل وشن هجمات على الحوثيين بعد سيطرة الأخير على جبل الدخان، حيث قامت القوات

السعودية بعمليات عسكرية حتى انتهاء الجولة السادسة من الحرب (الفقيه، 2013، ص 23).

كما أنه وخلال هذه الفترة تأسس ما يعرف باسم الحراك الجنوبي السلمي بين عامين(2007-2008م) الذي تكوّن في بداية الأمر من جميع المتقاعدين العسكريين الأمنيين المسرحين من عملهم، وعلى الرغم من الاعتراض السلمي الذي اتخذه هذا الحراك، إلا أن السلطات واجهت جميع مطالبه بالقمع والاعتقالات، مما دعا الحراك إلى المطالبة بالانفصال عن الشمال لتصورهم بأنهم يقبعون تحت احتلال الشمال، بعد ذلك تم التوصل إلى اتفاق مع تنظيم القاعدة بقيادة الإسلامي الجنوبي طارق الفضلي، والذي قام بفك تحالفهِ مع الرئيس علي عبد الله صالح والوقوف مع مطالب الجنوب في الانفصال (الحالمي، 2009، ص7)

وفي مطلع يناير (2009م) أعلن تنظيما القاعدة في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية عن إندماجهم وتأسيس ما سمي بقاعدة الجهاد في جزيرة العرب بقيادة ناصر عبد الكريم الوحشي، وهو يمني الجنسية ونائبه سعيد على الشهري أبو سفيان الازدي وهو سعودي الجنسية، حيث تمثلت الأهداف الرئيسة لهذا التنظيم بمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية وإزالة العائلة السعودية الحاكمة، أما داخلياً في اليمن فقد هدفت هذه الجماعة إلى الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح (العامري، 2009، ص18).

مما أدى إلى زيادة القوات اليمنية لحملاتها ضد تنظيم القاعدة وبمشاركة القوات الأمريكية، والتي قامت بتكثيف حملاتها من خلال استخدام طائرات بدون طيار لقصف مواقع التنظيم في الفترة من 17 ديسمبر كانون الأول 2009م لغاية 23 ديسمبر 2011م، مما أدى إلى قتل العديد من القياديين البارزين في التنظيم (العامري، 2009، ص19).

وجراء هذه الأحداث المتوالية على اليمن سواء كانت من تنظيم القاعدة أم من الحوثيين، خرج العديد من الشباب اليمني للتظاهر في الساحات اليمنية مطالبين بإصلاحات متعددة، حيث ابتدأت باحتجاجات ومظاهرات طلابية من جامعة صنعاء وأخرى لنشطا حقوقيين نادت برحيل صالح وتوجهت إلى السفارة التونسية يوم السبت

15 يناير 2011م إلا أن قوات النظام كعادتها واجهتهم بالقمع والضرب والاعتقال، بعد ذلك توجه صالح بخطاب للشعب اليمني في 24 يناير 2011م قائلاً " إن اليمن ليست تونس" مما أدى إلى خروج ما يقارب 16،000 متظاهر في 27 يناير 2011م تنديداً بالأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد، مما جعل المحتجين يرفعون سقف مطالبهم وتغير شكل مظاهراتهم إلى إسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، ورغم أن اليمن من أكثر بلدان العالم تسلحا، حاول الثوار المحافظة على سلمية ثورتهم قدر المستطاع ولم يشكل الطلبة والشباب الذين كانوا لب الاحتجاجات أي ميليشيات مسلحة للتصدي لقوات الأمن اليمنية (القروي، 2011، ص2).

ومن خلال الاستعراض السابق لتطور النظام السياسي للجمهورية اليمنية نجد أن اليمن مر في عديد من المراحل التي اتسمت بين الاستقرار وعدمه، كما أن اليمن منذ بدايته شهد العديد من الصراعات سواء أكانت على المستوى الخارجي أم على المستوى الداخلي بين الأطراف المتنازعة على السلطة، كما رافق اليمن خلال تطور النظام السياسي العديد من الحركات ومنها حركة التمرد الحوثي وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية اليمنية

يتناول هذا الفصل أهم محددات السياسة الخارجية لدولة اليمن، حيث إنه لا يمكن فهم الدولة اليمنية دون أن يتم التعرض لهذه المحددات، لما لها من دور فاعل في تطور الحياة اليمنية ككل، وذلك بحسب مستوى تأثيراتها عليه، لذلك سوف نستعرض أهم هذه المحددات كما يلي:

1.4 المحدد الجغرافي اليمني

تبلغ مساحة اليمن (527.970) كيلومتراً مربعاً وتقع على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، بين دائرتي عرض (12– 19) شمالاً، وبين خطي طول (41–54) شرقاً ويظهر من موقع اليمن الفلكي أنها تقع ضمن 7 دوائر عرض و13 خط طول، وهو ما يعكس شكل المساحة الطولي لها، ويحد اليمن من الشمال المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان من الشرق، ولها ساحل جنوبي على بحر العرب وساحل غربي على البحر الأحمر (القروي، 2011، ص5).

بالإضافة إلى موقع اليمن التجاري الكبير، الذي يتحكم من خلاله بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، عن طريق مضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر (جعشان، 2012، ص3).

ويتصف المناخ في اليمن بدرجة حرارة ورطوبة عالية في المناطق الساحلية ومعتدل في المناطق الجبلية وجاف وحار في المناطق الشرقية، كما أن الأمطار تتساقط خلال فصلي الربيع والصيف، ويعد فصل الصيف موسما ماطراً أكثر من الربيع، وتعد نسبة الأمطار في المرتفعات الجنوبية ما بين 600 – 1500 مم سنوياً (الهيصمي، 2002، ص3).

حيث تقل الأمطار الساقطة في السهل الساحلي الغربي ويقاس متوسط المطر السنوي على الساحل نحو 1000 مم على سفوح الجبال المواجهة للبحر الأحمر، ولا يختلف الأمر في السواحل الجنوبية الشرقية للبلاد عن السواحل الغربية من حيث كمية الأمطار التي تبلغ 50 مم سنويا (غالب، 1966، ص3).

كما أن الجمهورية اليمنية تمتاز بتنوع تضاريسها التي تشمل إقليم السهل الساحلي، وإقليم المرتفعات الجبلية، وإقليم الهضبة الشرقية، وإقليم الصحراء، وإقليم الجزر التي سوف نتحدث عنها في التفصيل على النحو الأتي:

إقليم السهل الساحلي: يحيط في اليمن ما هو معروف بالسهول الساحلية من أقصى حدودها مع السعودية وصولاً إلى حدودها مع سلطنة عمان، أما عن السهول الجنوبية فتمتد من رأس الشيخ سعد عند باب المندب غرباً وصولاً إلى رأس ضربة علي عند حدود اليمن مع سلطنة عمان (جعشان، 2012، ص4).

إقليم المرتفعات الجبلية: تعد جبال اليمن الأكثر ارتفاعاً في شبه الجزيرة العربية حيث يتجاوز ارتفاعها 2000م وتصعد قممها لأكثر من 3500م وأعلى قمة فيها تصل إلى 3666م في جبل النبي شعيب، ويمتد هذه الإقليم من أقصى حدود اليمن شمالاً حتى أقصى الجنوب، ويسكنها 80% من إجمالي عدد سكان الجمهورية اليمنية، ويرجع تركيز السكان فيها إلى اعتدال المناخ فيها (غالب، 1966، ص6).

إقليم الهضبة الشرقية: يغطي هذا الإقليم النصف الشرقي من أراضي الدولة اليمنية وتتدنى المرتفعات من 1800 إلى 1200 متر، ويعد مناخ هذا الإقليم حارا وجافا وبمنسوب أمطار منخفض (جعشان، 2012، ص6).

إقليم الصحراء: تبلغ مساحة هذا الإقليم 500000 كيلومتر مربع وتمتد صحراء الربع الخالي في الشمال وصولا إلى المملكة العربية السعودية، وتقع بين الكتلة الجبلية والهضبة الشرقية صحراء رمله حيث تنعدم فيها الأمطار والنباتات باستثناء الأطراف (غالب، 1966، ص3).

إقليم الجزر: ينتشر في المياه الإقليمية في دولة اليمن عدد من الجزر وكل واحده لها تضاريس ومناخ خاص بها، وأكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر، مثل جزيرة كمران، أرخبيل حنيش، وميون التي تحتل موقعا استراتيجيا في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر (جعشان، 2012، ص9).

2.4 المحدد الديمغرافي اليمني

يقدر تعداد سكان اليمن بقرابة 25،408،288 نسمة، حسب إحصائيات عام 2013م وتشكل القبائل الغالبية العظمى من المواطنين بقرابة 85% من التعداد الكلي للسكان، وجلهم من همدان، وحمير، وكندة، ومذحج، والمعاقر، وخولان، وحضرموت، وما يندرج تحتهم من بطون وفخائذ وأحلاف (الصايدي، 2011، ص17).

ويتكون معظم سكان اليمن من حضر، ويعيشون في قرى متناثرة بأرجاء البلاد، وتوجد قبائل بدوية في محافظة مأرب والجوف وبادية الربع الخالي شمال حضرموت، وهناك سكان محافظة المهرة في شرق اليمن وهم يتحدثون لغتهم الخاصة وهي اللغة المهرية، وهناك أقليات صغيرة من أصول مختلفة تركية، وفارسية، وأفريقية، وهندية تتواجد بالمدن غالباً، كما أن ما نسبته 27.3% من السكان يعيشون في المدن مقابل 73.7% يعيشون في الأرياف وتبلغ نسبة الأمية حوالي 38.8% (الصايدي، 2011، ص21).

يصف بعض الباحثين ترتيب السكان وتوزيعهم في الجمهورية اليمنية بأنه مبعثر، وذلك بسبب الامتداد الجغرافي لليمن بين الهضاب والجبال والصحاري، والذي يؤثر بشكل مباشر في توزيع السكان في الجمهورية اليمنية (الضرعي، 2007، ص17).

وتقدر نسبة المسلمين في اليمن 99.0% أي 1.5% من مجموع مسلمي العالم، وينقسم المسلمون في اليمن إلى مجموعتين رئيستين هما: السنة الشافعية والشيعة الزيدية وتبلغ نسبة الشافعية حوالي 60-70% مقابل زيدية (30-40%)، وتوجد أقلية إسماعيلية صغيرة كذلك. كما أن هناك أعدادا قليلة باقية من اليمنيين اليهود إذ يعدون الأقلية غير المسلمة الوحيدة من سكان اليمن الأصليين، ويعود وجودهم للقرون الأولى بعد الميلاد، كما أنه وخلال الاستعمار الإنجليزي لعدن، تواجدت أقليات مسيحية وبارسية وافدة رحل معظمهم برحيل الإنجليز عام 1967 (الصايدي، 2011، ص22).

ويعد النظام القبلي الأساس في التوزيع السكاني في الجمهورية اليمنية، حيث إن كل قبيلة تتمركز في منطقة خاصة بها، تسمى باسم القبيلة على الأغلب، مما يؤدي

إلى الحد من توزيع السكان على أساس غير قبلي حيث تحتفظ كل قبيلة بمكانها الخاص (الهيصمي، 2002، ص19).

ترى الدراسة أن النظام القبلي (العصبية القبلية) عمل على تفريق سكان الجمهورية اليمنية، بسبب ما يحدثه من صراعات قبلية، مما يؤدي إلى إحداث كراهية وتفرقة بين أفراد الشعب اليمني على أساس قبلي، مما يؤدي إلى عدم نجاح العملية السياسية في اليمن، ما لم يعد العقل اليمني كما كان عليه عند قيام الوحدة وجمع الشطرين تحت راية واحدة وفكر واحد.

3.4 المحدد الاقتصادي

اتبعت الجمهورية اليمنية سياسية اقتصادية تقوم على أساس آليات السوق، ورفع مستوى إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد، وإعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث يصبح دور الدولة دوراً تصحيحياً وإشرافياً، وذلك من خلال العمل على إرساء قواعد القانون والبناء المؤسسي، وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتأمين الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية لتدعيم آلية السوق وتشجيع حرية التجارة، كما عملت الدولة على إعادة النظر في التشريعات الضريبية والجمركية والاستثمارية والقضائية بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، إضافةً إلى تنفيذ برنامج الخصخصة بما يهدف إلى توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية (أبولحوم، 2006، ص14).

ويُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، ويصل متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد اليمني ما بين (10-18%) بالأسعار الجارية، فيما يصل هذه المعدل باحتساب الأسعار الثابتة ما بين (2-4%) سنوياً، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن مليار دولار في عام 2005،

كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (760) دولار في العام نفسه (العنسي، 2009، ص3).

كما ويشمل الاقتصاد اليمني عدة قطاعات، هي:

القطاع الزراعي: تمثل المساحة الصالحة للزراعة في الجمهورية اليمنية ما نسبته 3% من إجمالي مساحة الجمهورية اليمنية، ويعد القطاع الإنتاجي الثاني بعد النفط ويسهم بنسبة تتراوح بين (10%–15%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة حيث يستوعب حوالي 54% من إجمالي القوى العاملة ومصدر دخل لأكثر من 70% من السكان (أبو لحوم، 2006، ص15).

النفط: يُعَدُّ قطاع النفط أحد القطاعات الإنتاجية الأساسية، ويتركز استغلال الموارد النفطية في عدد من محافظات الجمهورية أهمها: محافظات (مأرب–شبوه–حضرموت) ويسهم هذا القطاع بنسبة تتراوح بين (30%–40%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما يسهم بأكثر من 70% من إيرادات الموازنة العامة للدولة ويمثل أكثر من 90% من قيمة الصادرات اليمنية (Al–Batuly, et, al, 2011).

الأسماك: يمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من 2000 كم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي ،كما تتناثر عليه الجزر والخلجان مِمَّا هيأ لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد على 350 نوعاً (Federal Research Division, 2008, P: 8).

الصناعة: تمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسة للاقتصاد الوطني وتسهم بنسبة تتراوح بين (10–15%) باستثناء الصناعات النفطية، ومن حيث مساهمة هذه الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الأولى ثم الصناعات الإنشائية، ثم منتجات التبغ والمعادن مما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها (Al–Batuly, et, al, 2011, P: 4).

السياحة: يعد قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة في اليمن، وذلك بسبب تنوع الخارطة اليمنية، التي تجمع بين السهول والجبال الشاهقة والقيعان والأودية

الخصبة، والتلال والهضاب والشواطئ والصحراء، وبمناخ متنوع ساحلي وصحراوي وجبلي، فالسياحة في اليمن من القطاعات الواعدة، فاليمن مهد الحضارات ويمتلك مقومات سياحية متنوعة وتاريخية. وتشير البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية فوصل عدد الفنادق في نهاية العام2005م الى (692) فندقا تمثل الفنادق نجمة واحدة، فما دون أكثر من36.27% من إجمالي الفنادق (Al-Batuly, et, al, 2011, P: 13).

التجارة الخارجية: يتفاوت التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي سنوياً تبعاً للمتغيرات التي تطرأ في كل عام على كل من الصادرات والواردات وبشكل عام فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات اليمنية (685) مليارا خلال الفترة 2000-2005مو تشكل صادرات النفط أكثر من90% من إجمالي الصادرات اليمنية يليه الأسماك والمحاصيل الزراعية. كما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات اليمنية خلال الفترة نفسها (545.33) مليار وتأتي الواردات الغذائية ووسائل النقل المراكز الأولى في قائمة الواردات اليمنية (أبولحوم، 2006، ص18).

النشاط المالي والمصرفي: تبنت الحكومة اليمنية سياسات مالية ونقدية تعمل على كبح التضخم وتقليص النفقات العامة للدولة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية لتوفير هذا الدعم لصالح الموازنة العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية .كما تبنت سياسة نقدية تمثلت في توحيد سعر الصرف وتعويمه بهدف تحقيق الاستقرار النسبي لعملتها مقابل العملات الأخرى ،كما اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات والتي من أهمها تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإصدار أذون الخزانة والتي تعد أحد الأدوات الرئيسة لامتصاص السيولة النقدية وخفض معدل نمو العرض النقدي والتضخم وأحد الطرق الرئيسة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة. ويتولى البنك المركزي اليمني إدارة السياسية النقدية بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني وله استقلالية كاملة في ممارسة مهامه والرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفقاً لقانون البنك المركزي اليمني، وقد وصل عدد البنوك في اليمن إلى (17) بنكاً، بما فيها البنك المركزي اليمني بنك البنوك و(11) بنكاً تجارياً، (3) بنوك إسلامية، (2) بنوك متخصصة، وتتوزع فروعها في مختلف المحافظات حيث بلغ عدد الفروع التابعة لهذه البنوك

(177) فرعاً مع نهاية عام 2009م (Federal Research Division, 2008, P: 4).

قطاع النقل: يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكوناً مهماً من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فشبكة الطرق تمثل شريان التنمية وأساس نموها، وقد أولت القيادة السياسية اليمنية قطاع النقل والمواصلات اهتماماً كبيراً من خلال ربط الأراضي اليمنية بشبكة مواصلات محلية ودولية، حيث وصل طول شبكة الطرق المنفذة حتى العام2005م (26362.3 كيلومتر)، وفيما يتعلق بالنقل البحري فقد سعت الدولة لتطوير وتوسيع قدرة الموانئ اليمنية حتى أصبح لدى اليمن عدد من الموانئ الدولية أهمها: عدن–الحديدة– المكلا– نشطون، وفيما يتعلق بمقومات النقل الجوي فقد تم استحداث العديد من المطارات الداخلية وتطوير عدد من المطارات لتصبح مطارات دولية حيث بلغ عدد المطارات الدولية (6) مطارات وهي: (صنعاء–عدن–تعز–الحديدة–الريان–سيئون) (أبولحوم، 2006، ص21).

الاستثمار: يعد الاقتصاد اليمني بكراً في العديد من مجالاته؛ ولذا فإن اليمن تخطى مراحله الأولى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يفرض أعباءً كبيرةً خاصةً فيما يتعلق بإقامة متطلبات البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية والخدمية معاً، إلا أن الاستثمار في الجمهورية اليمنية يواجه العديد من المشكلات الجوهرية أهمها: عملية التمويل نظراً لقلة موارد اليمن (Al–Batuly, et, al, 2011, P: 9).

المنطقة الحرة: تمثل المنطقة الحرة بوابة اليمن الاقتصادية ونقطة التقاء قارتي آسيا وأفريقيا، وقد تم الإعلان عن مدينة عدن بأنها منطقة حرة في العام 1991م وصدر القانون الخاص بالمناطق الحرة في العام 1993م. وتكتسب المنطقة الحرة أهميتها الإستراتيجية من ميزة الموقع الخاص لميناء عدن الجغرافي كونه يقع مباشرة على الطريق التجاري الرئيس حول العالم ومن الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا ويتميز بإمكانية توفير خدمات الترانزيت إلى شرق أفريقيا والبحر الأحمر وشبه القارة الهندية والخليج العربي (Federal Research Division, 2008, P: 66).

4.4 المحدد الإيديولوجي

منذ بداية الوحدة اليمنية عام (1990م) سيطر حزب المؤتمر الشعبي العام على النظام السياسي اليمني، بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح وهو ذات خلفية عسكرية بحتة ونائبه عبد ربه منصور هادي والنائب الثاني الدكتور عبد الكريم الأرياني، وقد عمل الحزب على المشاركة في جميع قنوات السلطة في اليمن حيث تقاسم السلطة مع شريكة الحزب الاشتراكي اليمني بقيادة علي سالم البيض خلال المرحلة الانتقالية، وبعد ذلك عمل على تكوين حكومة ائتلافية ثلاثية مكونة من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح، إلا أن السيطرة الديكتاتورية لحزب المؤتمر العام على السلطة أدى إلى نشوب صراع بينه وبين الحزب الاشتراكي، حيث خرج الأخير من السلطة وهرب رئيسه علي سالم البيض إلى سلطنة عُمان (الفقيه، 2013، ص19).

وقد جرت أول انتخابات رئاسية في اليمن عام (1999م) وفاز بها الرئيس علي عبد الله صالح، كما جرت الانتخابات الرئاسية الثانية في عام (2006م) والتي فاز بها الرئيس صالح مرة أخرى (الحورش، 2012، ص24).

وترى الدراسة أن الحزب في بداية عهدة عمل على المشاركة مع الأحزاب الأخرى في السلطة من أجل الوصول إلى السلطة بشكل رسمي معتمدا على الحشود المؤيدة في الشارع اليمني، بالإضافة إلى دعم القبائل التي عمد الرئيس صالح على إقامة علاقات طيبة معهم من أجل الصمود في السلطة، وذلك يعكس دور القبلية اليمنية الكبير على ثبات الرئيس وبقائه في السلطة.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمد الرئيس علي عبد الله صالح على سياسته الاستبدادية الظالمة مستندا بذلك إلى حزبه الذي يعطيه الشرعية بذلك، وفي الكثير من الحالات واجه صالح في سياسته الشعب اليمني ومعارضيه في الشارع بالقمع والعنف، حيث كان يرفض الأصوات المرتفعة لأنها لا تمثل مصالحه كما أن التاريخ اليمني الحافل يشهد ضد الرئيس صالح على قيامة بالكثير من التهميش خصوصا بالنسبة القضية الجنوبية التي عمد على إخفاء صوتها منذ قيام حرب صيف عام 1994م،

حيث واجه مطالبهم وبشكل متكرر بالقمع والعنف والاعتقالات في حراكهم السلمي الذي نظموه بين عامي 2007-2008م (الحسني، 2006، ص15).

وبما أن السياسة اليمنية كانت تعتمد وبشكل كبير على حزب المؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم الواحد في اليمن، على الرغم من وجود عدد من الأحزاب الأخرى، فلا بد من تسليط الضوء على هذا الحزب حتى يتم فهم ماهية الحياة السياسية في اليمن.

ففي حقيقة الأمر، إن حزب المؤتمر الشعبي العام ومن خلال الأحداث التي جاءت عقب الثورة الشبابية اليمنية تبين أن هذا الحزب لا يملك أي رؤية سياسية واضحة، بل هو مجرد وسيلة استخدمها الرئيس علي عبد الله صالح من أجل منحه الشرعية أمام الشعب اليمني وأمام المجتمع الدولي، إذ أظهرت الكثير من التصرفات لأعضاء الحزب في الرضوخ لسياسات مخالفة كان يقوم بها الرئيس صالح، ومن أبرزها تسليم أبنائه وأقاربه مفاصل الدولة اليمنية المهمة وخصوصاً العسكرية منها، حيث إن هذه الأعمال التي قام بها الرئيس صالح غير مشروعة ومخالفة ومنافية للدستور اليمني، وبعد اندلاع الثورة عمل العديد من الأعضاء على الانسحاب من عضوية الحزب، فقد أظهرت أحداث الثورة مدى الجفاف الفكري الذي يمتلكه حزب المؤتمر الشعبي العام وذلك من خلال مواجهة الثورة الشبابية في التهريج الإعلامي والكذب بدلاً من انتهاج الأسلوب الثقافي والفكري (القروي، 2011، ص8).

وخلال الأحداث الأخيرة التي شهدها اليمن من الثورة ، فقد كان من المفروض أن يكون لهذا الحزب الموقف المصحح للأزمة اليمنية من أجل الإثبات لمناصريه أن لدية القدرة على التأثير على الثورة وأهدافها، لكن حدث عكس ذلك تماماً فقد عمل الحزب على الدفاع عن الرئيس صالح رغم أن أعماله جميعها مخالفة للدستور اليمني ولإرداة الشعب، وهذا يدل على أن الحزب كان عبارة عن واجهة رسمية تتبنى المخالفات التي كان يرتكبها صالح، حيث كانت هذه المخالفات هي السبب الرئيس لقيام الثورة الشبابية اليمنية ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي اعتمد خلال حكمه على الاستبداد والظلم، والجدير بالذكر أن هناك عددا من الأحداث التي سبقت قيام الثورة والتي كانت السبب في الاندلاع بالثورة ومنها التغير بخصوص تمديد الحكم للرئيس بدون تحديد عدد الولايات، وقيامه على التوريث في المناصب بالدولة، وذلك

دليل إضافي على أن الحزب ليس حزباً سياسياً بل حزب اعتمد على ثلة من المصالح حتى تبقيه في السلطة(البكاري وآخرون، 2012، ص13).

وترى الدراسة أن سياسة صالح كانت تقوم على الاستبداد والشمولية وعدم قبول الأخر، وكما أظهرت تصرفاته كيف تعامل مع مطالب الشعب اليمني قبل قيام الثورة الشبابية اليمنية وبعد قيامها؟ وقيامه بأعمال العنف والاعتقالات والقتل وارتكاب جرائم في حقوق الإنسان.

5.4 المحدد العسكري

يتكون الهيكل التنظيمي للجيش اليمني من ثلاثة مكونات رئيسة، هي: أولاً السلطة القيادية وتسلسلها بالترتيب التالي: رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مجلس الدفاع الوطني، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان العامة ونائب رئيس هيئة الاركان العامة. ثانياً: جهاز الإدارة السياسية والعسكرية والمتمثل في وزارة الدفاع بصفتها المسئولة عن مهام السياسة الدفاعية للدولة ومهام التأمين الاستراتيجي للقوات المسلحة وتتكون من (وزير الدفاع ومجموعة من المساعدين)، وهيئة الأركان العامة بصفتها المسؤولة عن مهام إعداد وتأمين وإدارة شؤون القوات، وتتكون من (رئيس هيئة الأركان العامة، نائب واحد لرئَيس هيئة الأركان العامة، هيئات مختصة تضم كل منها عددا من الدوائر الاختصاصية). ثالثاً: المكونات الرئيسة للجيش، والمتمثلة في القوات البرية اليمنية، والقوات البحرية، والدفاع الساحلي، والقوات الجوية، والدفاع الجوي، وقوات حرس الحدود، والإحتياطي الإستراتيجي (ناجي، 2004، ص11).

وتتكون القوات البرية اليمنية من 100,000 فرد، بحيث أن عدد القوات العاملة هو 60,000 فرد، وعدد قوات الاحتياط 40,000 فرد، وتمتلك القوات البرية 790 دبابة، و200 عربة مشاة مجهزة بالدروع، و130 مركبة استطلاعية، و710 ناقلة مشاة مدرعة، و 1358 صاروخ دفاع جوي، و530 بندقية دفاع جوي، و28 صاروخ أرض–أرض، و12 صاروخ FROG–7، و10 صواريخ SS–21 Scarab، و6 قاذفات SCUD B مجهزة بـ 33 صاروخ (Fattah, 2010, P: 3).

أما القوات الجوية فإنها تتكون من 3,000 فرد، و 31 طائرة اعتراض جوي، و40 طائرة قتال جو-جو \ جو-أرض، و18 طائرة نقل، و44 طائرة تدريب، و20 طائرة عمودية، كما أن القوات الجوية اليمنية تمتلك مجموعة من الطائرات مثل: Attack, Su-22, F-5, Mi-24, Fighter, MiG-29, F-7, MiG-21,) Trainer Zlin 242, Yak-11, L-39 Transport C-130, Il-76, An-12, An-26, Mi-8 (Fattah, 2010, P: 4).

بينما يبلغ عدد أفراد القوات البحرية اليمنية 1700 فرد، وتمتلك 18 مركبة دورية، و6 معدات تصدي للألغام، 7 مركبات برمائية، ومجموعة من مركبات الدعم والنقل، بالإضافة إلى أن تنوع السلاح اليمني قد زاد بين عامي 2001-2004، فقد باعت الصين لليمن خلال تلك الفترة 14% من إنتاجها المحلي للسلاح، إلا أن القوات اليمنية لا تملك القدرة على تأدية مهامها بصورة متكاملة، حيث إنه وعلى الرغم من وجود 60,000 شخص إضافة إلى 40 ألف جندي احتياط، إلا أن المجموعة الأخيرة لا تتمتع بالتدريب والتجهيز اللازم (Knights, 2013, P: 5).

كما أن ما تمتلكه اليمن من معدات عسكرية في تدهور مستمر، فعلى سبيل المثال تقلص عدد الدبابات من 1,195 عام 1994 لـ 790 عام 2006، كما قلت أعداد عربات الاستطلاع من 350 في 1990 لـ 130 عام 2006، بالإضافة إلى أن 500 من 710 ناقلة مشاة مدرعة أصبحت غير صالحة للاستعمال، مما يدل على تدني جودة صيانة المعدات العسكرية (Knights, 2013, P: 6).

بالإضافة إلى محدودية القوات الجوية من حيث الاستعداد والتدريب، حيث إن القوات الجوية اليمنية خسرت العديد من الطائرات في السنوات السابقة، إذ إن عدد طائرات الاعتراض الجوي هبط من 66 عام 1990 لـ 31 عام 2006، كما انخفض عدد الطائرات العمودية في الفترة نفسها من 76 لـ 20، ونجد أن مستوى التدريب في القطاع الجوي العسكري أصبح محدوداً للغاية، كما أن استعداد وإمكانيات القتال للقوات البحرية اليمنية ضئيلة، ولا تمكنها من مواجهة أية خطر محتمل من جانب أي من القوى الإقليمية (Fattah, 2010, P: 8).

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول الداعمة للجيش اليمني، حيث إن القوات المسلحة اليمنية تلقت عددا من المساعدات الأمريكية، سواء كان ذلك من خلال الآليات المقدمة أم من الأموال، حيث انصبّ تركيز المساعدات الأمنية الأمريكية للقوات المسلحة اليمنية على إنتاج قوات مكافحة إرهاب مدربة على أعلى مستوى (القروي، 2011، ص6).

فالاهتمام الأمريكي بالجيش والأمن اليمني ليس جديداً، إذ إن واشنطن وقعت في أواخر السبعينيات على صفقة طائرات (f5) مع الشطر الشمالي من اليمن، ونسجت بتوجيه منها علاقات تدريب وتأهيل بين الجانب اليمني من جهة والجانبين الأردني والسعودي، وبعد الوحدة رجحت كفة الجيش الشمالي على الجيش الجنوبي، لتنحو الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاه إعادة صياغة الجيش والأمن اليمني، والتوجه الحثيث نحو بناء منظومة عسكرية واستخباراتية وفق الرؤية الأمريكية الخالصة، كما فعلت بالحرس الجمهوري والأمن القومي مثلاً (أبولحوم، 2006، ص 34).

وبدا الاهتمام الأمريكي واضحاً من خلال تكثيف التسليح والتدريب والتأهيل لهذين القطاعين، والذي أضيف لهما بعد ذلك استحداث القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب، كأحد متطلبات مرحلة ما بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001م الإرهابية في نيويورك، وهكذا ظل الدور الأمريكي حاضراً وعلى مختلف المستويات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، ولذلك لا يمكن الحديث عن هيكلة الجيش والأمن اليمني دون الإشارة إلى الموقف الأمريكي (الزراعي، 2005، ص25).

وبالرغم من الاضطرابات التي يشهدها اليمن إلا أن الجيش اليمني عام 2014م كان سادس أقوى جيش عربي، كما احتلّ المركز الـ45 بين جيوش العالم، ويبلغ عدد قوات الجيش: 401 ألف مقاتل، وعدد قوات الاحتياط: 450 ألف مقاتل، ومن يصلحون لأداء الخدمة: 8.1 مليون شخص، وعدد الدبابات: 106، وعدد المدرعات: 600، وعدد الطائرات الحربية: 362، وعدد طائرات الهليكوبتر: 94، وعدد القطعات البحرية: 33، وبلغت ميزانية الدفاع: 1.2 مليار دولار (العربية.نت، 2014).

الفصل الخامس

مسار الثورة اليمنية وانعكاسها على العملية السياسية

يناقش هذا الفصل الثورة الشبابية في اليمن وتأثيرها على العملية السياسية، والأسباب التي أدت إلى قيام الثورة وصولاً إلى الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح، كما سيتطرق هذا الفصل للحديث عن المبادرة الخليجية التي عملت على تسهيل رحيل علي عبد الله صالح من السلطة ووضع نائبة عبد ربه منصور هادي في السلطة وانتخابه رئيساً لليمن من قبل الشعب اليمني ليقود العملية السياسية في البلاد، ومناقشة نتائج هذه المبادرة وأثرها على الأوضاع في اليمن، بالإضافة إلى التحدث عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد بين الأطراف المتنازعة على السلطة باليمن، وسقوط العاصمة صنعاء في يد الحوثيين، وتعامل الرئيس هادي مع هذه الجماعة عندما دخلت إلى العاصمة صنعاء واستولت على جميع مرافقها.

حيث شهدت الدول العربية بداية عام 2011م عددا من المظاهرات والاحتجاجات السلمية على بعض الأنظمة وخصوصا الأنظمة ذات الحكم الجمهوري حيث خرجت الشعوب من حاجز الخوف، وعملوا على المناداة بالإطاحة ببعض الأنظمة السياسية من خلال تنظيم المظاهرات والاحتجاجات السلمية الواسعة في الميادين والساحات التي جاءت نتيجة عدم رضاهم عن حكامهم الذين يمسكون في السلطة بشكل كبير بالإضافة إلى حكمهم الذي دام طويلاً وتمردهم على حقوق الشعوب وظلمهم لهُ.

كما نُظمت المظاهرات والاحتجاجات السلمية لأول مرة في الجمهورية التونسية والتي شهدت العديد من الاحتجاجات والمظاهرات السلمية، حيث خرج الشعب التونسي عن المألوف وكسر حاجز الخوف وأخذ يهتف في ثورته السلمية ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي والمطالبة برحيله وإسقاط حكمه المستبد، وفعلاً نجح الشعب التونسي في الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي بتاريخ 14 يناير 2011م حيث سجل لتونس وشعبها براءة اختراع وإيجاد الثورة في العصر الحديث في الوطن العربي (العروسي،2011، ص130).

وما لبثت الثورة التونسية حتى امتدت رياح التغيير إلى الجهورية المصرية وتجمع عدد كبير من المعارضين والمستقلين في ميدان التحرير وغيرها من محافظات مصر، حيث عمل الرئيس محمد حسني مبارك على مواجهة هذه الاحتجاجات بالقمع والعنف من خلال استخدامه المؤسسة العسكرية، وحدث اشتباك بين المواطنين وقوات الأمن المصري والتي أدت إلى استشهاد العديد من المتظاهرين، وعقب هذه الأحداث أعلن الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك تنحيه عن منصبه بتاريخ 11 فبراير 2011م (لعروسي،2011، ص132).

1.5 الثورة الشبابية اليمنية:

جاءت الثورة الشبابية اليمنية بعد نجاح الشعب التونسي والمصري باقتلاع الأنظمة المستبدة، حيث امتدت رياح التغيير والثورة السلمية إلى الشعب اليمني والتي كانت بدايتها من خلال اجتماع عدد من المتظاهرين في 15 يناير 2011م في جامعة صنعاء للتعبير عن تضامنهم مع الشعب التونسي، بالإضافة إلى مطالبة الحكومة والرئيس علي عبد الله صالح بإصلاحات سياسية جذرية، إلا أن رفض الرئيس صالح للمطالب التي ينادي فيها المتظاهرون واستخدامه للعنف والقمع والاعتقالات الواسعة من خلال المؤسسة العسكرية، وفي 11 فبراير 2011م وبعد الأعمال العنيفة التي استخدمها الرئيس صالح ضد المتظاهرين، إندلعت الثورة الشبابية اليمنية والتي عمل من خلالها الشعب اليمني على رفع شعارات بعدد من المدن اليمنية في العاصمة صنعاء وعدن وتعز وإب والحديدة تنادي برحيل الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة بعد فترة حكم وصلت لـ33عاماً (حسيب،2011، ص7).

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى انطلاق الحركات الاحتجاجية في اليمن الإعلان الحكومي الذي جاء فيه تعديل الدستور اليمني بحيث يسمح للرئيس الترشح للرئاسة دون تحديد عدد الولايات بعد أن كان الدستور اليمني يمنح الرئيس ولايتين لا ثالثه لهما، حيث أدى هذا الإعلان إلى غضب الشعب اليمني وخصوصاً أحزاب اللقاء المشترك والمكون من ستة أحزاب معارضة ومن أبرزها التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني (القروي،2011، ص5)

واستمرت السلطات اليمنية بإطلاق النار على المتظاهرين الذين استمروا بتنظيم مظاهراتهم، وفي مظاهرة في صنعاء في 18 مارس/آذار 2011م تم قتل حوالي 53 شخصا وإصابة المئات بجروح بواسطة قناصيين تابعيين للأمن اليمني، وبعد هذه المجزرة أعلنت الحكومة اليمنية حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً، ورداً على أعمال الحكومة والنظام ضد المتظاهرين في الشوارع اليمنية والميادين، فقدم عدد من المسئولين استقالتهم، ومنهم سياسيون من الحكومة وبشكل خاص في الوزارة اليمنية لحقوق الإنسان(حسيب،2011، ص7)

وفي 21مارس/آذار 2011م انضم الجيش إلى الحركة الاحتجاجية المجتمعة في شارع الستين، حيث قرر اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة المدرعة الأولى في اليمن– وهو من مقربي الرئيس– الالتحاق والوقوف مع الحركة الاحتجاجية، ولحق به عدد من ضباط آخرين من الجيش، ومع تزامن القمع والعنف الذي قامت به قوات الأمن وبتوجيه مقصود من قبل الحكومة اليمنية والرئيس علي عبد الله صالح، قدم الرئيس صالح مجموعة من التنازلات وأعلن للشعب عن عزمه بتنحيه عن السلطة عام 2013م عند انتهاء ولايته، وأكد أيضاً سعيه إلى إقامة حوار مع تكتل اللقاء المشترك، وعمل أيضا على إقالة الحكومة، وأمر بفتح تحقيقا في الأعمال الدموية التي حصلت أثناء الاحتجاجات التي جرت من قبل المتظاهرين في المدن اليمنية، إلا أن هذه التنازلات لم تلبِ طموحات المتظاهرين ومطالبهم فبقيت الاحتجاجات مستمرة حيث توحدت المطالب في جميع أرجاء اليمن في ضرورة رحيل الرئيس علي عبد الله صالح من السلطة وإقالة نجله أحمد علي عبد الله صالح من منصبه، كقائد للحرس الجمهوري للقوات الخاصة والقيام على تشكيل وحدة وطنية (القروي،2011، ص8).

إلا أن استمرار مناهضي الرئيس صالح بالخروج في مظاهرات احتجاجية مع وجود مجموعة من المناصرين للرئيس أدى إلى حدوث تصادمات بين الطرفين، ومع زيادة تمسك صالح بالسلطة وعدم قبوله لمطالب المتظاهرين في الشارع اليمني، ازدادت أعمال القمع والعنف والقتل ضد المتظاهرين وارتكبت جرائم في حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ما قامت به القوات الحكومية أيضاً من هجمات جوية على

الأحياء التي يوجد فيها المتظاهرون، حيث تم قتل حوالي مائة شخص(هلال،2014، ص12).

وفي حقيقة الأمر، إن قيام الثورة الشبابية اليمنية هي نتيجة دخول الدول العربية بحركة احتجاجات ضخمة في البلاد والتي عرفت بالربيع العربي الذي بدأ في تونس، ثم إلى مصر، وصولاً إلى اليمن والذي لحق فيه ليبيا وسوريا فيما بعد، وتعد اليمن دولة تعيش حالة من عدم الاستقرار على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي منذ زمن، وخصوصاً بعد تحقيق الوحدة بين شطريها وصولاً إلى سيطرة علي عبد الله صالح على السلطة من خلال حزبه المؤتمر الشعبي العام، حيث عاش اليمن سنوات كثيرة من الاستبداد والظلم والتخلف بالإضافة إلى الفقر والبطالة نتيجة سياسات الظلم والاستبداد التي اتخذها الرئيس علي عبد الله صالح بحق شعبه.

ومن الطبيعي أن تتأثر اليمن في أحداث الربيع العربي، حيث إن هناك الكثير من فئات الشعب اليمني الذين كانوا بانتظار أي متنفس للخروج عن صمتهم وخوفهم الذي طال لعدة سنوات، خصوصاً أن اليمن يوجد فيه العديد من الأحزاب التي تعارض السلطة اليمنية بالأساس، ومن أهمها حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي الذي انفصل عن السلطة في منتصف التسعينيات وأيضا الحراك السلمي الذي نظم في عام 2007م من قبل متقاعدين عسكريين، بالإضافة إلى وجود جماعة الحوثيين التي خاضت السلطة اليمنية ضدهم ست حروب، كما يوجد على الساحة اليمنية ما يعرف بـ (أنصار الشريعة) تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي شكل في عام 2009م، أدت جميع هذه الظروف إلى خروج الشعب اليمني عن صمته والمناداة بالإطاحة بحكم علي عبد الله صالح المستبد في عام 2011م.

2.5 المبادرة الخليجية لانتقال السلطة في اليمن:

تعد المبادرة الخليجية مشروعاً سياسياً أعلنت عنه الدول الخليجية في 3 أبريل 2011م لتهدئة ثورة الشباب اليمنية ومن أجل نقل السلطة في اليمن بكل سهولة بعد الأحداث التي حدثت فيها نتيجة الثورة الشبابية، وكانت هذه المبادرة تحت رعاية سفراء الدول العشر في الجمهورية اليمنية والمتمتعين بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن،

وهـم (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وروسـيا الاتحاديـة، والصـين، والمملكـة المتحـدة (بريطانيا)، وفرنسا) بالإضافة إلى سفراء مجلس التعاون الخليجي(الإمارات، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والكويت)، ما عدا قطر التي انسحبت من المبـادرة وكـان السبب الـرئيس وراء انسـحابها، المماطلـة والتـأخير فـي التوقيـع عليهـا واستمرار المواجهات في اليمن التي تتنافى مع نصوص المبادرة، حيث توجه مجلس التعاون الخليجي للوساطة في الأزمة اليمنية، من خلال اجتماع وزاري لوزراء الخارجية لدول مجلس التعاون، وذلك من أجل عودة الأطراف المتنازعة على السلطة باليمن إلى طاولة الحوار وجاء في البيان الختامي للاجتماع أن دول مجلس التعاون حريصة كل الحرص على وحدة واستقرار الجمهورية اليمنية وسلامة أراضيها واحترام إرادة الشعب اليمني في الحصول على مطالبه الشرعية والمضي فيها إلى بر الأمان، حيث عبر مجلس التعاون عن قلقه إزاء الأوضاع الأمنية في اليمن خصوصاً بعد قيام اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة المدرعة الأولى في اليمن بالانضمام إلى صفوف الشعب، بالإضافة إلى دور الجماعة الحوثية المسلحة التي شكلت جيشاً ذات تسليح كبير وهائل جداً خصوصاً أنه يتلقى دعماً من إيران، ووجود تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية (الجزيرة.نت،2011).

وفي11 أبريل/نيسان 2011م وافق الرئيس علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية التي قدمها مجلس التعاون الخليجي، وجاء في هذه المبادرة إعطاء الرئيس حصانة قضائية ومغادرته للبلاد خلال 30 يوماً، كما وافق جزء من المعارضة على هذه المبادرة، بينما واجهت هذه المبادرة المعارضة الأكبر من قبل الشباب ولا سيما شباب الثورة الذي وجدوا أن هذه المبادرة أخرجت الرئيس علي عبد الله صالح إلى بر الأمان وتبرئته من جرائمه البشعة خلال فترة حكمة، وخصوصاً بعد اندلاع الثورة ومواجهته لها بالقمع والعنف والاعتقالات والقتل والإخفاء القسري والتعذيب (شرقية، 2013، ص3).

وبعد الإعلان عما جاء في هذه المبادرة وما قدمته للرئيس علي عبد الله صالح من حصانات، أخذت رقعة الاحتجاجات تتسع في جميع أرجاء اليمن، وذلك من خلال اللجوء للعمل العسكري من قبل بعض القبائل وغيرهم في اليمن، وحدثت عدد من

المواجهات بين القوات الموالية لنظام علي عبد الله صالح والقوات المناهضة له ومنها الفرقة المدرعة الأولى التي يقودها اللواء علي محسن الأحمر، وعملت بعض القبائل المناهضة للرئيس على القيام بعدد من العمليات العسكرية ضد الدولة وعلى رأس تلك القبائل- والتي تعد أكبرها في اليمن- قبيلة حاشد، واستولت قوات حاشد على عدد من الدبابات الحكومية، كما عمل أنصار الشيخ حمود سعيد المخلافي شيخ مشايخ تعز بالسيطرة على أحياء من مدينة تعز، وعمل الحرس الجمهوري على القيام بهجمات منتظمة على الأحياء التي تؤيد الجماعات المسلحة من المعارضة، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل قام الإسلاميون بالسيطرة على المدن من إقليم أبين في الجنوب في حين سيطرت جماعة الحوثي على الشمال، وفي 3 يونيو/حزيران 2011م وقع انفجار في مسجد القصر الرئاسي والذي نتج عنه مقتل أحد عشر شخصا وخلف عددا من الجرحى ومن بينهم الرئيس علي عبد الله صالح، حيث تم اتهام شيوخ القبائل من قبل الحكومة بذلك الانفجار لكن دون تقديم أي دليل على ذلك (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان،2011)

وبعد هذه الأحداث، وفي 23 نوفمبر 2011م وقع الرئيس علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية والتي عملت على وضع نهاية لحكمه، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في احتفالية بالرياض وحضرها العاهل السعودي الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، حيث قضى الاتفاق على نقل السلطة إلى نائب صالح من بعده وهو عبد ربه منصور هادي، في حين طالب الشعب اليمني بملاحقة علي عبد الله صالح وأعوانه قضائياً وطالبوا باستقالة أعوانه من مناصبهم، رافضين في وقتها الانتخابات الرئاسية التي سوف تقام في 21 فبراير 2012م، متهمين الحكومة وعبد ربه منصور هادي بتقويض المصالحة الوطنية خصوصاً بعد أن تم منح الحصانة لعلي عبد الله صالح، وعلى الطرف الأخر هددت الحركة الحوثية والحراك الجنوبي السلمي بمقاطعة الانتخابات متهمة الحكومة الجديدة بتهميشها وإبعادها عن المفاوضات وإشراكها في العملية السياسية وانتقال السلطة، حيث إن الأمر لم يتوقف إلى هذا الحد بل امتدت عدد من المظاهرات للمطالبة في إصلاحات اجتماعية، وقد لوحظ أن الحكومة الجديدة هي الأخرى استخدمت العنف والقمع ضد

المتظاهرين لكن بشكل أقل من الأعمال التي كان يقوم بها علي عبد الله صالح (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 2011).

وفي 27 فبراير 2012م تنازل الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن الرئاسة لنائبه عبد ربه منصور هادي، حيث تم ذلك التنازل بناء على ما جاء في المبادرة الخليجية لنقل السلطة، كما نصت المبادرة على قيام هادي خلال سنتين بالإشراف على كتابة دستور جديد للبلاد بموجب المبادرة، وفي حقيقة الأمر أن صالح لم يقبل التنازل عن السلطة إلا بعد تأكده من أن المبادرة الخليجية تقتضي من البرلمان اليمني بإصدار قانون حصانة قانونية وقضائية لكل من عمل معه إبان فترة حكمة (رماح، 2014، ص3).

وبهذا نجحت المبادرة الخليجية بتسهيل رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح من السلطة في اليمن وإيجاد حكومة انتقالية جديدة برئاسة عبد ربه منصور هادي، لكن المبادرة لم تضع في حسابها ماضي اليمن الحافل بالعديد من الانتهاكات بحقوق الإنسان إبان حكم صالح، كما سمحت لحزب المؤتمر الشعبي العام الاستمرار كلاعب سياسي في اليمن والذي يرأسه صالح، بالإضافة إلى أنها لم تضع في حسابها الأسباب الكامنة وراء النزاع اليمني وإغفالها معالجة المشاكل الشائكة التي تواجه اليمن داخلياً، مثل الحراك الجنوبي الذي يطالب في الانفصال عن الشمال وأيضا حركة التمرد الحوثية.

كما عبر مجلس الأمن في قراره رقم (2051) لسنة (2012م) عن قلقه الشديد على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني في اليمن، حيث أكد بدوره على تأكيد الالتزام بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، كما أكد ضرورة التنفيذ الكامل- وبموجب الأزمنة- للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

3.5 مؤتمر الحوار الوطني الشامل:

عملت الجمهورية اليمنية والحكومة الجديدة برئاسة عبد ربه منصور هادي على إيجاد نوع من المصالحة الوطنية، وكان ذلك من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي ضم جميع أطياف المجتمع اليمني من أحزاب سياسية وشباب بالإضافة إلى

العنصر النسائي، وعمل هذا المؤتمر على إيجاد عدد من الحلول للقضايا العالقة في اليمن، وعمل على رسم الخطوط العريضة لإيجاد دستور يمني جديد.

وقد سعى هذا المؤتمر إلى إنجاح العملية السياسية في اليمن وعملية انتقال السلطة بطريقة وطنية مرنة وشاملة، من خلال إشراك جميع الأطراف المتنازعة، فهدفت المصالحة الوطنية إلى معالجة مظالم أطراف النزاع وإعادة تحديد علاقتهم ببعض وصياغة عقد إجتماعي جديد، حيث إن هذه المصالحة تعد غاية الأهمية لأنها تتيح لجميع الأطراف تجديد علاقاتهم في المجتمع بعد صراع طويل (شرقية، 2013، ص8).

كما سعت المصالحة الوطنية إلى معالجة عدد من القضايا البارزة، بالإضافة إلى مقاومة الماضي الذي مر به اليمن خلال فترة حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام، بالإضافة إلى القضية الجنوبية والحركة الحوثية المتمردة التي وجدت في اليمن منذ بداية الثمانينيات.

وأقيم الحوار الوطني الشامل خلال الفترة من 18 مارس 2013م لغاية 25 يناير 2014م، حيث عد هذا الحوار بمنزلة الاتفاق التاريخي في اليمن بعد سنتين من الثورة الشعبية اليمنية على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقد عمل هذا الحوار على تحديد مسار تجربة التسوية السياسية السلمية لأعنف أزمة شهدتها اليمن خلال مسيرتها السياسية حيث تم الانتهاء من الحوار بعد عشرة أشهر، وقد عمل هذا الحوار على حل عدد من القضايا التي تخص اليمن على المستوى الداخلي، وشارك في هذا الحوار 565 عضواً يمثلون 17 مكوناً من أطياف المجتمع اليمني وفئاته وشرائحه ومن مختلف الأعمار، وقد عمل المؤتمر من خلال 9 فرق مقسمة على عدد من القضايا، هي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية وقضايا اجتماعية، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، بناء الدولة، الدستور ومبادئه وأسسه، الحقوق والحريات، أسس بناء الجيش والأمن ودورهما، الحكم الرشيد والعدالة الانتقالية، وأنجزت هذه الفرق حوالي 2130 قراراً وتوصية والتي سترد في نصوص صياغة الدستور الجديد والاستفتاء عليه، وعمل أعضاء المؤتمر على زيارة 17 محافظة وتم عقد الاجتماعات فيها، وصدر عن المؤتمر قرار ذو بعد قانوني،

و15 قـراراً ذات بعـد اقتصــادي، و15 قـراراً ثقافيـا واجتماعيـا، و15 قـراراً كـإجراءات وتـدابير لبنـاء الثقـة، كمـا رافـق أعمـال المـؤتمر 120 مراقبـا دوليـا (العبسـي،2014، ص106).

وهدف هذا الحوار أيضاً إلى إيجاد دولة اتحادية يمنية ديمقراطية مدنية حديثة مستندة على الحرية، والكرامة، والعدالة وسيادة القانون، وكل ذلك من خلال الدستور الجديد الذي وجد البعض أنه لا بد من قيامة على قرارات الحوار الوطني ومخرجاته، والذي من خلاله سوف يتم القضاء على القبلية والعصبية والطائفية في اليمن حيث لقي هذا الحوار ترحيب عربي وإسلامي ودولي كبير جداً (غالب، 2014، ص3).

إلا أن الحوار واجه خلال انعقاده عددا من الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة اليمنية ؛وذلك بسبب تركيزها على عدد من القضايا وابتعادها عن المحور الاقتصادي، على الرغم من أن الحوار قد تضمن عددا من التوصيات التي صدرت عنه، ومنها حرية النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تعددية الملكية في مختلف قطاعات الاقتصاد، والعمل على تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص (ألميدا، 2014).

وبعـد مضـي الـيمن منـذ الثـورة الشـبابية وإطـلاق المبـادرة الخليجيـة مـن قبـل الأطراف الراعية للمبادرة، جاء هذا الحوار والذي انتهى بعد عشرة أشهر من العمل المتواصـل، ومـن خـلال عـدد مـن الفـرق للتركيـز علـى عـدد مـن القضـايا، كتهدئـة الانقسامات التي امتدت إلى المؤسسة العسكرية، كما عمل على إيجاد عدد من الأطر النظرية التي سوف تؤسس لبناء سياسي كامل وفاعل في اليمن، وإيجاد دستور يقوم على العدالة والمساواة بحيث يختلف عن دستور الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي عمل على تكريس المصالح الشخصية بدستوره.

4.5 سيطرة الحوثين على العاصمة صنعاء:

تعد جماعة الحوثيين حركة سياسية دينية مسلحة تتخذ من صعدة في اليمن مركزا رئيسًا لها، عرفت باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها حسين الحوثي الذي قتل علـى يـد القـوات اليمنيـة عـام 2004، والـذي يعـد الأب الروحـي للجماعـة، وتأسسـت

الحركة عام 1992 نتيجة الشعور بالتهميش والتمييز ضدهم من الحكومة اليمنية، حيث تنتمي قيادة وأعضاء الحركة إلى المذهب الزيدي من الإسلام (جازع، 2011، ص2).

وبالرغم من أن هذه الجماعة تستلهم وجودها من التراث الزيدي اليماني، إلا أنها تعد تحدياً طائفياً للحكومة اليمنية، كمظهر محلي من مظاهر الهلال الشيعي العابر للدول، كما أن الصراع أحتد بين الحوثيين والحكومة اليمنية بسبب عدم الرضا المحلي عن سياسات النظام الداخلية والخارجية، والتقاء هذا الضيق مع الشعور باستهداف متعمد للمذهب الزيدي ورموزه وتاريخه في اليمن، كل هذه الأمور أدت إلى زيادة كرههم وتعصبهم ضد الحكومة اليمنية (الحاشدي، 2012، ص4).

كما أن ازدياد نسبة الفقر والظلم التي تسببت بهما الحكومة اليمنية لسكان صعدة والقصف العشوائي على المدنيين خلال حروب الحوثيين الست، أدى إلى ازدياد أعداد أنصار الحوثيين وانضمام أعداد كثيرة من السكان والقبائل والمقاتليين لتنظيمات الحوثي المسلحة؛ بسبب الظلم الذي تعرضوا له على أيدي الجيش اليمني وفقدانهم أقرباءهم أو أفرادا من قبائلهم، حيث إن هذه الجماعة حولت المواجهات المتقطعة إلى صراع مستمر بينهم وبين صالح والأحمر بين عامي 2004م و2011م، كما اشتبكت هذه الجماعة مع قوات سعودية عام2009م فيما عرف بحرب صعدة (جازع، 2011، ص6).

ورغم الخطوات التي أخذتها المبادرة الخليجية، وتبعها بعد ذلك الحوار الوطني الشامل الذي كان فيه الحوثيون أحد الأطراف الأساسية أخذ الانقسام يظهر بين الأطراف المتنازعة وبشكل واضح وخطير على الساحة السياسية اليمنية التي شهدت انقسامات منذ بداية الثورة الشبابية ،وخصوصاً في الجهاز العسكري اليمني، حيث أدى الانقسام على المشهد اليمني إلى تغير المسار بشكل كلي، وكانت هذه المرة من قبل الحوثيين الذي عملوا على تفجير الأوضاع العسكرية بكل من دماج وعمران والعاصمة صنعاء (رماح،2014، ص2).

وبدأت سيطرت الحوثيين على المشهد السياسي اليمني من دماج وهي قرية تقع في واد جنوب شرق مدينة صعدة بشمال اليمن، حيث أجبر الحوثيون أهالي القرية

على الخروج منها ونزوحهم إلى باقي المدن اليمنية ،وكان إخراجهم من دماج بسبب عقيدتهم السلفية التي تختلف مع عقيدة الحوثيين، ومن ثم امتدت سيطرة الحوثيين على بعض مديريات محافظة عمران، والتي تبعد عن العاصمة اليمنية 50 كيلو متراً، حيث إن الحوثيين والإصلاحيين على خلاف تام حين عمل الحوثيون على دخول محافظة عمران من خلال تصعيد لهجتهم مع مشيخة قبائل حاشد التي ينتمي إليها القيادي حميد الأحمر من حزب الإصلاح، وبعدها سيطر الحوثيون على مدينة خمري التي تعد مسكن الشيخ الراحل عبد الله الأحمر الذي استهدفه الحوثيون في تفجير، ويعد الشيخ الأحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، كما واجه الحوثيون اللواء 310 الذي كان مرابطا في محافظة عمران بقيادة حميد المحسوب على اللواء الأحمر (جميح،2014، ص2).

وبعد ذلك توجه الحوثيون إلى العاصمة صنعاء وكانت حججهم بدخولها قيام الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية ،والعمل على إسقاط الحكومة بالإضافة إلى تطبيق مخرجات الحوار الوطني، حيث سيطرت الحركة الحوثية المعروفة باسم (أنصار الله) على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة في 21 أيلول 2014م، إذ مثل هذا التاريخ نقطة فارقة في تاريخ اليمن منذ انطلاق الثورة الشبابية اليمنية في 15 شباط 2011، وحاز الحوثيون بعد سيطرتهم على صنعاء باهتمام إقليمي ودولي واسعيين، وبشكل خاص دول الخليج التي تقع على جوار جغرافي مع اليمن كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، حيث إن أمن اليمن في الأساس جزء لا يتجزأ من أمن الخليج (جميح،2014،ص2)

ومن الظروف التي هيأت للحوثيين السيطرة على صنعاء الانقسامات في صفوف الجيش اليمني، وخصومة وزير الدفاع محمد ناصر أحمد واللواء الأحمر والتي أثرت –وبشكل سلبي– في أداء الجيش بمواجهة الحوثيين في محافظة عمران والعاصمة صنعاء، وعلى الرغم من إعادة هيكلة الجيش بعد الثورة إلا أن الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية اليمنية ازدادت، كما أن بنية المؤسسات العسكرية لم تكن واضحة حيث وجد أن هناك مجندين بشكل وهمي أو غير موجودين في الميدان يتبعون

إلـى شخصـيات سياسـية وحزبيـة ويقـدمون الطاعـة والـولاء لهـم، كـل هـذه الأسـباب أضعفت الجيش في مواجهة الحركة الحوثية (الشرجي، 2013، ص10)

كما عمل الرئيس السابق علي عبد الله صالح على تبني إستراتيجة بعد الثورة الشبابية مع الحوثيين، وذلك من خلال التحالف غير المباشر معهم، عن طريق شيوخ القبائل المؤيدة لصالح، وخصوصاً قبيلة حاشد حتى لا يكون بارزاً في الصورة، كما أن صالحا قد تعاون مع الحوثيين وساعدهم على دخول صنعاء والسيطرة عليها، وحسب بيان مجلس الأمن الدولي فإن صالحا وعلي سالم البيض عملوا على عرقلة العملية السياسية والمبادرة الخليجية، وذلك من خلال الجلسة التي عقدت في 15 نوفيبمر 2014م، وقد أشار المبعوث الدولي إلى اليمن جمال بن عمر إلى أن هناك أطرافا تسهل دخول الحوثيين إلى صنعاء، كما وجد أن الحوار الوطني عمل على تنسيق بين حزب المؤتمر الشعبي العام الموالي لصالح وفريق الحوثيين، كما عمل هؤلاء على إيجاد خصم لهم وهم حزب الإصلاح، كما أن هناك أحد الشيوخ من عمران وهو قيادي في المؤتمر الشعبي العام قد شارك الحوثيين في اقتحام صنعاء (ألميدا،2014)

كما قام الحوثيون بالسيطرة على المنفذ البحري في اليمن، وذلك من أجل توريد السلاح عبر سواحل البحر الأحمر، حيث سيطروا على مدينة الحديدة التي تعد من أهم الموانئ البحرية الواقعة على البحر الأحمر، ومن أجل التحكم في باب المندب الذي يعد مكانا استراتيجيا، وذلك دليل على أن الحوثيين يتلقون دعما من إيران رغم نفي الحوثيين ذلك الدعم، بالإضافة إلى أن دخول الحوثين صنعاء أغضب جماعة أنصار الشريعة في اليمن، وهم ذراع تنظيم القاعدة والتي قامت بدورها بتنفيذ تهديدها الذي وعدت به الحوثيين، من خلال عدد من التفجيرات الانتقامية في مأرب 28 أيلول 2014م وفي العاصمة صنعاء 9 تشرين الأول 2014م، حيث عمل الحوثيون على محاربة هذه الجماعة، بالإضافة إلى محاربة التكفيريين، والوهابيين، والقاعدة، وداعش، والأخوان المسلمين، ولكن بعيداً عن القيادة الأمريكية، فقد خاض الحوثيون حروباً في عمران والجوف بهدف إعادة دولة الأئمة الأزيديين، وقد عمل الحوثيون وبهدف تجميع الشعب تحت رايتهم وقيادتهم على تقديم أنفسهم للشعب اليمني على أنهم يعملون من

أجل الشعب مطالبين بحقوقهم ومدافعين عنهم ضد الإرهاب وبشكل خاص محاربة القاعدة والأخوان المسلمين (جميح،2014،ص 9 – 10)

احتفل الحوثيون عند سقوط صنعاء في أيديهم، كما أفرح الخبر إيران، حيث عبر نائب مجلس الشورى الإيراني علي رضا دازكاني عن ذلك ،عندما قال إن عاصمة عربية رابعة وقعت تحت السيطرة الإيرانية، كما عبر الإعلامي الإيراني المعروف محمد الحسيني عن فرحه نتيجة سقوط صنعاء بأيدي الحوثيين، لذلك فإن بسط الحوثيين سيطرتهم على صنعاء سوف يؤدي إلى استياء الأوضاع في اليمن وفي دول الخليج بشكل عام، حيث سيدفع ذلك الكثيرين من الشعب اليمني للدخول مع أنصار الشريعة (القاعدة) لمحاربة الحوثيين وإخراجهم من صنعاء والمناطق التي سيطروا عليها (الهرفي،2014، ص1).

كما أكد مجلس الأمن من خلال قراره رقم (2201) لسنة (2015م) التزامه القوي بوحدة أراضي اليمن وسيادتها واستقلالها وسلامتها، والتزامه بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني، مؤكدا إدانته للإجراءات التي اتخذها الحوثيون من حل للبرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن التي صعدت بشكل خطير من الأوضاع، معربا عن انزعاجه من أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون وداعموهم، والتي قوضت عملية الانتقال السياسي في اليمن، وشكلت خطراً على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته.

5.5 الخاتمة:

بعد الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة **(ما تأثير الثورة في اليمن على العملية السياسية للفترة 2011 _ 2014م؟)**.

فقد توصلت الدراسة إلى عدد من الملاحظات كما يلي:

خضع اليمن الشمالي للحكم العثماني، بينما خضع اليمن الجنوبي للاستعمار البريطاني وبشكل خاص عدن من عام (1839م) حتى عام (1967م).

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام (1918م) خرجت الدولة العثمانية من الجزء الشمالي من اليمن وتسلم مقاليد الحكم فيها للنظام الإمامي، الذي واجه العديد

من الثورات من قبل الأحرار في شمال اليمن، وقد استمر هذا الحكم لغاية قيام الثورة عليه في عام (1962م) والتي أطاحت بالنظام الإمامي ووضعت نهاية له.

أما اليمن الجنوبي فقد قامت فيه ثورة عام(1963م) ضد الاستعمار البريطاني والتي استمرت حتى أطاحت بالاستعمار من الجزء الجنوبي لليمن عام (1967م) وبعدها تسلم الحكم الماركسيون في اليمن الجنوبي.

وبعد قيام الثورة في الشمال على النظام الإمامي وخروج الاستعمار البريطاني من الجنوب، سادت علاقات متوترة وغير مستقرة بين اليمنيين، حيث كانت هناك نيات قيام الوحدة بين اليمنيين والتي تحققت في عام(1990م)، إلا أنها لم تحقق طموحات وآمال الشعب اليمني، حيث إن الأسباب التي أدت إلى إتمام الوحدة بين اليمنيين هو انهيار المنظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) الداعم الأساس لجنوب اليمن، فوجد الجنوبيون وعلى رأسهم الرئيس اليمني في الجنوب علي سالم البيض من الضرورة آنذاك الانصهار مع الشماليين بعد فقدان الحليف الأساس (الاتحاد السوفيتي سابقاً).

وبالفعل تمت الوحدة بين شطري اليمن، وتم تقاسم جميع السلطات بين علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وكان ذلك خلال المرحلة الانتقالية من عام (1990م) إلى عام (1993م) والتي نشب بعدها في عام (1994م) حرب أهلية بين الشمال والجنوب وبشكل خاص بين علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وخرج علي عبد الله صالح منتصراً من هذه المعركة وهرب علي سالم البيض إلى عُمان.

وقد تميز النظام السياسي اليمني في عهد علي عبد الله صالح بالحكم الدكتاتوري السلطوي الذي قام على إقصاء الجميع بمن فيهم الأحزاب السياسية، وقيامه بالسيطرة على جميع مرافق اليمن العسكرية والسياسية من خلال حزبه الحاكم المؤتمر الشعبي العام حيث لم يسمح بوجود أحزاب تنافسه على الساحة السياسية اليمنية إلا بعض الأحزاب الصورية غير الفاعلة، كما عمل علي عبد الله صالح على تقاسم الدولة بينه وبين المقربين له.

وفي أواخر عام(2010م) وأوائل عام(2011م) انطلقت الثورات العربية التي جاءت من خلال خروج العديد من الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات من قبل الشعوب

العربية على الأنظمة الدكتاتورية، حيث كانت بدايتها في تونس، ومن ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا.

واستطاعت هذه الثورات الإطاحة بحكام هذه الدول واحد تلو الأخر، والإطاحة بـ علي عبد الله صالح الذي نظم مناهضيه عددا من المظاهرات والاحتجاجات في جميع محافظات اليمن والتي نادت بالإطاحة به، إلا أن صالحا واجه هذه الاحتجاجات السلمية في القمع والعنف مستخدما بذلك القوة العسكرية.

وبعد قيام الثورة اليمنية على نظام علي عبد الله صالح انطلقت المبادرة الخليجية التي أعلنت عنها الدول الخليجية في تاريخ 3 أبريل 2011م من أجل انتقال السلطة في اليمن، ووضع نهاية لحكم علي عبد الله صالح. وعملت هذه المبادرة على إعطاء صالح حصانات قضائية تمنع ملاحقته فيما بعد هو وكل من كان معه خلال حكمه، حيث تم تسليم نائبة عبد ربه منصور هادي السلطة خلال المرحلة الانتقالية، والذي تم انتخابه من قبل الشعب اليمني ليقود المرحلة الانتقالية والعملية السياسية في اليمن.

كما عمل الرئيس عبد ربه منصور هادي نوعاً من المصالحة الوطنية بين جميع أطياف المجتمع اليمني ،من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي استمر من تاريخ 18 مارس 2013م لغاية 25يناير 2014م والذي عد بمنزلة اتفاق تاريخي جمع بين جميع الأحزاب السياسية اليمنية بمن فيها حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه صالح، كما تم إشراك الحوثيين والشباب والمرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وفي تاريخ 21 أيلول 2014م سيطر الحوثيون على العاصمة اليمنية صنعاء وذلك من خلال الاتفاق مع الرئيس السابق لليمن علي عبد الله صالح الذي انقض على الثورة الشبابية اليمنية ،والذي عمل أيضا مع الحوثيين على عرقلة العملية السياسية التي كانت من المفترض أنها تسير بالشكل الصحيح بعد أن تم الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ووضع مسودة للدستور الجديد من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي.

6.5 النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كما يلي:

1. خضع اليمن لحكمين مختلفتين: الأولى الحكم العثماني في اليمن الشمالي، والثاني الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي، حيث كرست كل قوة من هذه القوى نفوذا خاصا لها في المنطقة المسيطرة عليها، إلا أن خروج العثمانيين من الشمال وإحلال النظام الإمامي مكانهم عمل على وضع اليمن الشمالي في عزلة واتباع سياسة الإفراط في السيطرة على عقول الشعب الشمالي حتى مجيء الثورة عليه وإزالته من الجذور، كما عمل الاستعمار البريطاني في الجنوب على زرع الأفكار الحزبية التي تخدمه لدى البعض من الشعب الجنوبي، إلا أن رياح الثورة كانت أسرع من الاستعمار والتي انقضت عليه وأخرجته من البلاد.
2. لم تحقق الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي آمال الشعب اليمني وطموحاته؛ وذلك بسبب الصراع الذي دار بين اليمنيين والذي سيطر بعدها علي عبد الله صالح على اليمن من خلال حزبه المؤتمر الشعبي العام، كما عمل علي عبد الله صالح أيضا على تهميش الجنوبيين وقضيتهم، بالإضافة إلى سيطرته على جميع مؤسسات الدولة اليمنية وخاصة العسكرية منها.
3. لم تنجح الثورة الشبابية اليمنية في اقتلاع نظام علي عبد الله صالح وجميع أعوانه من الذين كانوا معه في السلطة والمرافقين له بشكل كامل، حيث إن هناك بعض الشخصيات التي استمرت في العمل السياسي، كالرئيس الجديد هادي والذي كان نائباً لصالح إبان حكمه لليمن.
4. فشل المبادرة الخليجية في تسوية وإدراة شؤون البلاد والعملية السياسية؛ وذلك لأنها لم تلزم علي عبد الله صالح بالابتعاد عن شؤون الدولة، مما أدى إلى تدخل صالح بشكل واضح وصريح في عملية الانتقال ومشاركته في العملية السياسية.

5. سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، دون أدنى تدخل من قبل الرئيس هادي والجيش اليمني، وتحالف علي عبد الله صالح مع الحوثين بطريقة غير مباشرة، وعرقلة العملية السياسية من قبله وبالتضامن مع جماعة الحوثيين.

8.5 التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1. ضرورة إجراء دراسات أخرى تتبع هذه الدراسة لتقصي الأزمة اليمنية بشكل أوسع، وسير العملية السياسية التي هي في الأخير ترمي إلى إيجاد نظام سياسي مستقر، يسعى إلى الخروج باليمن إلى بر الأمان وإيجاد سبل الراحة للشعب اليمني.
2. أن يتخذ الشعب اليمني من تجاربه السابقة دروساً في مواجهة الأزمة الحالية، حيث سبق له التعامل مع الاستعمار البريطاني والحكم العثماني من قبل، وأن يخرج من الأزمة الحالية كما أخرج المستعمر من الأراضي اليمنية في ستينيات القرن المنصرم.
3. أن يكون هناك جهودا حثيثة من قبل الأطراف السياسية والحزبية في الجنوب والشمال للخروج من الأزمة اليمنية التي تعصف بالبلاد منذ بداية الثورة الشبابية، وإيجاد وحدة بين الشمال والجنوب وأن يتم إعادة الجيش اليمني إلى الصف بحيث يكون انتماؤه لتراب الوطن وليس للقائد أو الرئيس.
4. العمل على استمرار تحقيق أهداف الثورة الشبابية التي انطلقت في عام 2011م وأن يكون الدور الأكبر للشباب الذين هم أساس المجتمع اليمني.
5. إيجاد مبادرة عربية جدية تشترك فيها جميع الدول، لأن الأزمة اليمنية تحتاج إلى تكافل عربي، وأن تكون المبادرة الخليجية التي قدمت في بداية الثورة الشبابية اليمنية درساً للدول العربية؛ لأن المبادرة لم تضع جميع القضايا اليمنية في حسابها.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

أبوزيد، أحمد محمد (2012). معضلة الأمن اليمني الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات. مدير الأبحاث في المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية (IICD)، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

ابوطالب، حسن (1994). **الوحدة اليمنية دراسات في التحول من التشطير الى الوحدة،** ط1، دار الصداقة، بيروت.

أبولحوم، سنان (2006). **اليمن حقائق ووثائق عشتها**. الجزء الثاني، ط2، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.

ألميدا، مانويل (2014). تحديات ما بعد الحوار الوطني في اليمن. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 13195.

البكاري، حافظ،. ميلر، كريس وأيميريك، أولغا (2012). الديمقراطية والأحزاب السياسية والإصلاح: إستعراض لاتجاهات الرأي العام في اليمن. المركز اليمني لقياس الرأي العام، اليمن.

البواب، جابر بن يحيى (2008). اليمن وظاهرة الإرهاب الدولي (1990-2007م). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والأعلام، الجزائر.

جازع، جواد (2011). الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية. **مجلة ديالي،** العدد التاسع والأربعون.

الجزيرة.نت (2011). قطر تنسحب من مبادرة الخليج لليمن، تم الإطلاع عليه بتاريخ1\3\2015، من خلال: http://www.aljazeera.net/news/arabic

جعشان، صالح ناصر (2012). المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990- 2010م)، دراسة سياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة / قسم العلوم السياسية.

جميح، محمد (2014). **المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

الحاذق، صالح حسين (1992). الوحدة اليمنية نواة الوحدة العربية الشاملة، عدن.

الحاشدي، حسن عبدالله (2012). صدامية الفكر الحلوثي للمجتمع اليمني مراحل التوسع وآلياته. **مجلة المنتدى**، اليمن.

الحالمي، درهم محسن احمد (2009). دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي (2003–2008م) أحزاب اللقاء المشترك، دراسة حالة، معهد بيت الحكمة، قسم العلوم السياسية، الأردن.

الحذيفي، فيصل (1998). الصراع السياسي في اليمن، **مجلة الثوابت**، عدد (14).

الحسني، عبدالله أحمد صالح (2006). التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن (1990– 2003م) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية.

حسيب، خير الدين (2011). حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة. **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 386، بيروت.

حشيش، عبدالحميد (1981). التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطية الشعبية. أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

الحمدي، ابراهيم محمد حسين (2002). المؤتمر الشعبي العام ودوره في الحياة السياسية اليمنية (1990–2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الحورش، محمد (2012). الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني دراسة ميدانية (دراسة حالة لأمانة العاصمة صنعاء). رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الذهب، عبدالله ناصر (1998). العلاقات اليمنية – السعودية (1978 – 1995). رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ص 26–27.

الرجال، عمر عز (1986). أبعاد الاحداث الأخيرة في اليمن الجنوبي، **السياسة الدولية**، عدد (3).

رماح، خالد (2014). انتقال متعثر: اليمن بين إملاءات السلاح وفرض الشراكة. تقرير الجزيرة نت.

الزراعي، أحمد علي أحمد حسن (2005). تأسيس الجيش اليمني ودوره العسكري والسياسي 1918- 1962م. رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

زهران، جمال علي (2008). الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، جامعة قناة السويس.

السقاف، سقاف عمر (2012). اليمن: أجندات متصارعة على مائدة حوار حاسمة. مركز الجزيرة للدراسات.

الشرجي، عادل (2013). إعادة هيكلة الجيش اليمني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الشرقاوي، سعاد (2007). النظم السياسية في العالم العاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

شرقية، إبراهيم (2013). السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية. مركز بروكنجز الدوحة.

الصايدي، أحمد قائد (2011). **اليمن في عيون الرحالة الاجانب**. ط1، الافاق للطباعة والنشر.

الصراف، علي (2005). **اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة**. ط1، دار رياض الريس للكتب والنشر.

الصياد، أحمد (1992). **السلطة والمعارضة في اليمن (1978 – 1981)**. ط1، دار الصداقة، بيروت.

الضرعي، عبد الملك احمد (2007). خصائص السكان والتنمية في الجمهورية اليمنية. رسالة دكتورة، جامعة أسيوط كليلة الآداب، مصر.

الطويل، ناصر محمد علي (2009). الحركات الإسلامية والنظام السياسي في اليمن(من التحالف إلى التنافس). صنعاء، مكتبة خالد ابن الوليد، ط1.

العامري، علي محمد حسين (2009). اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، **مجلة دراسات دولية**، العدد التاسع والأربعون.

العبسي، سميح (2014). ما بعد نجاح الحوار؟. **المجلة المالية**، العددان 150-151، ص 106.

لعروسي، محمد عصام (2011). الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟. **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 393، بيروت.

عفيف، حمد جابر (2000). **شاهد على اليمن، أشياء من الذاكرة**. الطبعة الأولى، مؤسسة العفيف الثقافية.

العمر، فاروق عمر (2001). **صناعة القرار والرأي العام**. ط1 القاهرة، ميريت للنشر.

العنسي، ياسر محمد عبده (2009). التصوير اليمني المعاصر من الفترة 1962-2007 (دراسة تحليلية وتاريخية). رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر.

غالب، أحمد (2014). تنفيذ مخرجات الحوار مسؤولية وطنية. **المجلة المالية**، العددان 150-151.

غانم، عبد الكريم (2007). محددات الوعي السياسي الحديث في المجتمع اليمني. رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

الغفاري، علي عبد القوي (1996). الوحدة اليمنية، الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 140 -130.

الفقيه، عبد الرشيد (2013). قضية صعده، الجذور والابعاد والتداعيات والحلول. ورقة عمل لـ منتدى التنمية السياسية ومنظمة برجهوف.

الفقيه، عبدالله (2009). التطور السياسي في الجمهورية اليمنية (1990-2009). مدونة الدكتور عبدالله الفيه.

القاسمي، خالد (1988). **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**. ط،3، دار الثقافة العربية، الشارقة.

القروي، هشام (2011). ثورة اليمن: استبدال علي عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوّتة؟. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ليلة، محمد كامل (1971). **النظم السياسية: الدولة والحكومة.** ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

المخلاقي، عبد الملك (1995). العلاقة بين دولتي اليمن في اطار الصراع والوحدة، **مجلة المستقبل العربي،** (115).

مقلد، إسماعيل (1982). **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة،** ط1، الكويت.

موسى، ريم محمد (2012). الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا السابع عشر، ثقافة التغيير.

ناجي، سلطان (2004). **التاريخ العسكري لليمن.** ط1، مطبعة الجيل الجديد.

الهرفي، محمد علي (2014). سقوط صنعاء هل يعيد دولة العبيديين. صحيفة الوسط. العدد 4406

هلال، علي الدين (2014). **حال الامة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغير.** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.

هنتنجتون، صموئيل (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة.** ترجمة سمية فلوّ عبود، دار الساقي، لندن.

الهيصمي، خديجة (2002). **سياسية اليمن في البحر الأحمر.** ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

العربية.نت (2014). الجيش اليمني. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2015/3/1، من خلال: http://www.alarabia.net

الفدرالية الدولية لحقوق الانسان (2011). اليمن: تكريس الافلات من العقاب وتهديد عملية انتقال السلطة.

ناجي، محمد عباس (2012). مبادئ واهداف ثورة 14 أكتوبر المجيدة. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/12/20، من خلال: /http://www.adenpress.com.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Al-Batuly, A,. Al-Hawri, M,. Cicowiez, M,. Lofgren, H and Pournik, M. (2011). Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in The Republic of Yemen. United Nations Department for Social and Economic Affairs.

Fattah, K. (2010). A political History of Civil-Military Relations in Yemen. Alternative Politics, Special Issue, p. 38.

Federal Research Division. (2008). Country Profile: Republic of Yemen. Library of Congress.

Janathan, M. (1985). Decision Making during International crises, Macmillan Press.

Knights, M. (2013). The Military Role in Yemen's Protests: Civil- Military Relations in the Tribal Republic. **Journal of Strategic Studies**.

Robinson, J & Snyder, R (1966). Decision Making in International politics, In: Herbert Kelman. International Behavior, Rinehart and Winston, New York, p: 374.

Sprout, H. (1982). Environment in the Study of International Politics, in James, Rosenau International politics and Foreign policy, Londres, Frances Pinter.

الملاحق

ملحق (أ)

قرار مجلس الأمن رقم (2051) لسنة (2012م)

الأمـم المتحـدة
S/RES/2051 (2012)
مجلس الأمن
Distr.: General
12 June 2012

القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٨٤ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية،

وإذ يرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١)،

وإذ يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، **وإذ يعيد تأكيد** أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها،

12-37080 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يدين جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يرحّب بتركيز حكومة الوفاق الوطني على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع،

وإذ يؤكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)،

وإذ يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفا في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلبا على عملية الانتقال السياسي أو تؤخِّرها،

وإذ يكرِّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضمانا للخضوع للمساءلة التامة،

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بنعمر، إلى اليمن،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة،

١ - **يعيد تأكيد** ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١)؛

٢ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية؛

٣ - **يلاحظ** أنه، تماشيا مع آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف،

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة،

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية،

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤؛

٤ - **يؤيِّد** جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني؛

٥ - **يشدِّد** على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة؛

٦ - **يطالب** بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوفاق الوطني وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال؛

٧ - **يؤكّد** وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام؛

٨ - **يلاحظ** مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم؛

٩ - **يذكّر** الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة؛

١٠ - **يحثّ** الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير؛

١١ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛

١٢ - **يدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، إلى تقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلّب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية؛

١٣ - **يشجّع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلا كاملا، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين؛

١٤ - **يؤكّد** أهمية أن تُتم حكومة الوفاق الوطني إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل؛

١٥ - **يعرب** عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يرعاها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، **ويرحب**، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود فريق صغير في اليمن مكون من خبراء لدعم تنفيذ عملية الانتقال وإسداء

المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوما عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات؛

١٩ - **يقرّر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ملحق (ب)

قرار مجلس الأمن رقم (2201) لسنة (2015م)

مجلس الأمن

Distr.: General
15 February 2015

القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٣٨٢ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١)، و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، و ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،

وإذ يعرب عن دعمه لجهود مجلس التعاون الخليجي ويثني على مشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن،

وإذ يعرب عن استيائه من الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من جانب واحد لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في تفاقم الأوضاع بشكل خطير، وإذ يعرب عن الجزع إزاء أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومناصروهم، وهو ما قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن وشكل خطرا على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته،

وإذ يشدد على أن التقويض طال عملية الانتقال السياسي التي اتفقت عليها الأطراف في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء قيام الحوثيين باحتجاز مسؤولين في الحكومة اليمنية، بمن فيهم الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح وأعضاء مجلس الوزراء، قيد الإقامة الجبرية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء ورود تقارير عن استخدام الأطفال الجنود من قبل قوات الحوثيين وأنصار الشريعة والقوات الحكومية،

وإذ يؤكد أهمية أن تسمح جميع الأطراف لجميع اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي تواجه اليمن، وهو ما جعل العديد من اليمنيين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يشدد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات الوطنية في وقت قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة وفقا للمعايير الدولية في الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، تمشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، لكفالة المساءلة الكاملة،

وإذ يشدد على أن تسوية الوضع في اليمن تتأتى من خلال عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة ويقودها اليمنيون وتلبي المطالب والطموحات المشروعة للشعب اليمني في التغيير السلمي وفي حدوث إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، دعمه الكامل لجهود المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، والتزامه بتلك الجهود،

وإذ يعرب عن إدانته للعدد المتزايد من الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو التي تحدث بتدبيره، ويعرب عن تصميمه على التصدي لهذا الخطر وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وفي هذا الصدد، من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ويكرر تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على المزيد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الذين لا يقطعون جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال من أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان من ارتكبها،

وإذ يشير إلى ما خلص إليه في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) من أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - يشجب بشدة الإجراءات التي اتخذها الحوثيون لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية لليمن، بما في ذلك أعمال العنف؛

٢ - يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء للأعمال الاستفزازية وأي إجراءات أحادية الجانب بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي؛

٣ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء استيلاء الحوثيين على المنابر الإعلامية للدولة ويرفض استخدام وسائط الإعلام للتحريض على العنف؛

٤ - يهيب بشدة بجميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وباتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية؛

٥ - يحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع، بوساطة من الأمم المتحدة، لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وتنفيذ هذا الحل؛

٦ - يحث جميع الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد؛

٧ - يطالب الحوثيين بالقيام، فورا ودون شروط، بما يلي:

(أ) المشاركة بحسن نية في المفاوضات الجارية بوساطة من الأمم المتحدة؛

(ب) سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية؛

(ج) الإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين؛

(د) الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السياسي والأمن في اليمن؛

٨ - يطالب جميع الأطراف في اليمن بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد شعب اليمن وسلطاته الشرعية والتخلي عن الأسلحة التي استحوذت عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقا لاتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني؛

٩ - يناشد جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي؛

١٠ - يناشد جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بكفالة أمن موظفي الهيئات الدبلوماسية ومبانيها؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي يقوم به مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال؛

١٢ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعماً لعملية الانتقال، وأن يقترح خيارات لتعزيز مكتب المستشار الخاص من أجل تمكينه من النهوض بالولاية الموكلة إليه، بما في ذلك خيارات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده، وإصلاح نظام الانتخابات، وإجراء انتخابات عامة، ووضع آليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما يشمل تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية

تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وذلك في غضون ١٥ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وكل ٦٠ يوماً بعد ذلك؛

١٤ - يعلن استعداده لاتخاذ خطوات أخرى في حال عدم تنفيذ أي طرف من الأطراف اليمنية لهذا القرار، ولا سيما الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

السيرة الذاتية

الاسم: بشار عوض سليمان الطراونة

العنوان: المزار الجنوبي/ الكرك /الاردن

الكليه :العلوم الاجتماعية قسم العلوم السياسية

رقم الهاتف: 0772113785

ايميل:bashartarawneh18@yahoo.com